النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 663 | من 23 الى 29 يوليوز 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

من اجل أممية ثورية لمواجهة الغطرسة الامبريالية

09 08 07

ستيفاني ويذربي:

ضيف العدد

يظلّ الحزب أداةً تنظيميةً لا غنى عنها لصهر مطالب الطبقة العاملة ونضالاتها في برنامج واستراتيجية متماسكين. لكنّ الشكل الحزبي ينبغي أن يستجيبِ للواقعِ المحلي وأن يكون انعكاساً حقيقيا لتطور الحزب وسط الجماهير وليس كقالب أيديولوجي جامد

15

عاملات الكابلاج في المغرب: وجه آخر للاستغلال الطبقي

13

الانتخابات التي نريد

06

كلمة العدد:

انتخابات 23 شتنبر 2026: ماذا ينتظر المغاربة؟

يقترب موعد انتخابات 23 شتنبر من العام الجاري، وقد وضعت ترتيبات سياسية، قانونية وتقنية في سياق محلي يتسم بالملامح التالية:

- مشهد سياسي وحزبي هجين مفتوح على استقطاب وتمتيع الأعيان وخدام المخزن بأقصى فرص تقوية المافيا المخزنية.
- سيادة دستور مخزني ممنوح ومن تم المزيد من الاستبداد والتسلط وتشريع كل القوانين التي من شأنها تبرير استبداد النظام المخزني والحكم الفردي المطلق.
- استمرار قمع الحريات والحق في التنظيم والتعبير، وتصاعد وثيرة الاعتقال السياسي في حق المعارضين والصحفيين والمدونين، بل يمتد ذلك حتى قمع الفنانين والمبدعين.
- تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واللجوء المقامر عبر استعمال الدين الخارجي ومحاولة تغليب التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب الحاجيات الملحة للطبقات الشعبية.
- حرمان الطبقة العاملة من أبسط الحقوق واحتواء ما يسمى بالحوار الاجتماعي وتمرير قانون تكبيل حق الاضراب لترسيخ الاستغلال وتشريد المزيد العاملات والعمال عبر الطرد الفردي والجماعي من العمل في المصانع والضيعات الفلاحية...

تزايد عدد الفقراء والمعطلين والمقصيين اجتماعيا وانتشار مختلف مظاهر البؤس والأمراض الاجتماعية (البطالة- الجريمة- المخدرات- الدعارة والاتجار في البشر...

في ظل هذا المناخ المأزوم، يلجأ النظام المخزني إلى محاولات عديدة لتدبير الأزمة البنيوية الشاملة، باعتماد عدة مسكنات ومنها تنظيم الانتخابات وتدوير النخب في تحريك محكم للمعادلة تحت الرقابة المباشرة للأجهزة السرية والعلنية.

لهذه الغاية وغيرها، وتقديرا منه للسلوك الانتخابي لعامة الشعب الذي يميل إلى المزيد من عدم الثقة في اللعبة بمختلف أبعادها. يعمل النظام القائم على وضع كل ما يلزم من أجل محاولة انقاذ العملية وضمان ربح رهان المشاركة كتحدي رئيسي مادامت الخريطة الحزبية للحكومة والمعارضة مرسومة سلفا وسيتم فرضها بكل الوسائل المعتمدة سابقا وأخرى جديدة (من تزوير وتحكم، فساد انتخابي مؤسس، رشاوى مختلفة، متعددة الاستعمال بين الإعلام المباشر والرقمي المدفوع الثمن، تدخل رجال السلطة، توجيه جزء هام من الكتلة الناخبة وغير ذلك...)

ومن أجل تلميع الصورة ومحاولة بعث الثقة في اللعبة الانتخابية، تتقدم وزارة الداخلية المشرف الأبدي والوحيد عن العملية بأعتماد ما يسمى ب»اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات واللجان الترابية لضمان نزاهة الانتخابات»، التي وضعت على عاتقها بعض المهام مثل: السهر على سلامة العملية الانتخابية في جميع مراحلها- احترام حرية ونزاهة الاختيارات باعتماد تدابير عملية – الضبط الفوري للمخالفات – تحريك المسطرة القضائية عند الاقتضاء... بهذه الشعارات الجوفاء، تتوهم أم الوزارات ربح رهان الرفع من المشاركة وضمان شرعيتها المفقودة. فكيف تكون وزارة الداخلية بضلوعها في جرائم تزوير كل الانتخابات السابقة بشهادة المشاركين فيها هي نفسها الجلاد والضحية؟ وكيف تضمن حرية الاختيار عند كتلة انتخابية هلامية مطعون فيها وتقطيع انتخابي موجه أصلا. بل كيف ترجع الأمور إلى قضاء معروف بأنه غير مستقل؟ لا زال يبحث عن مسارات العدالة المفقودة بحكم سيادة التسلط المخزني وغياب الديمقراطية.

في ظل هكذا وضع مقلوب، بين حصر العملية السياسية في الانتخابات والديمقراطية في صناديق الفرجة السحرية، لا يبدو من خلال تتبع عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية أي اقبال من طرف أغلبية الشعب المعني حيث أن الكتلة الناخبة في تناقص واضح حسب الأرقام الرسمية المصرح بها. وعلى النقيض يبدو جليا أن الشعب المغربي بمختلف فئاته لا زال يبحث عن ممثلية الحقيقيين ومؤسسات بديلة تضمن الرقابة الشعبية تضمنها انتخابات يؤطرها دستور ديمقراطي في مناخ عام يضمن الحرية والكرامة للمواطنات والمواطنين حتى لا يضطر بعضهم إلى الخضوع للخوف والاغراء والرشوة مقابل أصوات مغشوشة توضع في مزاد العملاء وأعيان المدن والقرى خدام المخزن الأوفياء.

ينتظر الشعب المغربي من قواه المناضلة والمناهضة للمخزن أن تلتف في نضال وحدوي ضد المخزن وأن تضع برنامجا للتغيير والتقدم في انقاذ المغرب من شبح الاستغلال وبربرية الكتلة الطبقية السائدة.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

التضامن الأممي بين الشعوب ركيزة أساسية لمناهضة التغول الامبريالي الصهيوني.

كل التضامن والدعم لنضالات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين.

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي يوم الأحد 19 يوليوز 2026، تدارس فيه أهم القضايا السياسية والتنظيمية للحزب وخاصة المتعلقة بالتحضير للمؤتمر الوطني السادس المزمع عقده أيام 7/8/9 غشت 2026، وكذا التطورات الراهنة على جميع الأصعدة، وقرر إعلان ما يلي:

– يدين بشدة استمرار حرب الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الأعزل منذ أزيد من 1000 يوم، وخاصة في قطاع غزة، من قصف وتقتيل يومي وتطهير عرقي وحصار وتجويع وتهجير قسري...

– يجدد استنكاره الشديد لتمادي النظام المخزني في مسلسل التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني. ويدين قرار انضمام المغرب إلى ما يسمى ب"قوة الاستقرار الدولية" في إطار مجلس السلام المزعوم. وهو منحى خطير يهدف إلى المزيد من توريط البلاد في الدعم العسكري واللوجيستيكي للمشروع الإمبريالي الصهيوني للقضاء على المقاومة الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية في تعارض صارخ مع إرادة الشعب المغربي الداعم للشعب الفلسطيني والرافض لكل أشكال التطبيع مع الكيان، ويطالب بالانسحاب الفوري من هذا الاتفاق المشؤوم، ويدعو إلى تكثيف النضال الوحدوي المشترك ضمن "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" بهدف إسقاط التطبيع ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه الوطنية في تقرير المصير وعودة اللاجئين وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

– يدين بأشد العبارات التدخل القمعي لمنع المسيرة السلمية لفرع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بطنجة يوم السبت 18 يوليوز 2026 واعتقال حوالي 18 مناضلا ومناضلة ضمنهم الرفيق حكيم نكتار رئيس فرع الجبهة وعضو النهج الديمقراطي العمالي بفرع طنجة.

– يستنكر استئناف العدوان الإمبريالي الأمريكي على إيران في خرق سافر ل"مذكرة التفاهم" الموقعة بين الطرفين لإنهاء الحرب، مما يهدد بجر المنطقة إلى حرب واسعة مدمرة لدول المنطقة وشعوبها، وهذا ما يستوجب تقوية وتعزيز نضال ووحدة قوى المقاومة والشعوب لإجهاض المشروع الإمبريالي الصهيوني الهادف إلى فرض الهيمنة المطلقة على المنطقة، وللتخلص من الأنظمة الاستبدادية العميلة المنخرطة في تنفيذ هذا المشروع الاستعماري.

– يعلن تضامنه المطلق مع الرفيق حمة الهمامي الأمين العام لحزب العمال التونسي ضد حملات التشهير والترهيب التي تستهدفه وتستهدف مناضلات ومناضلي حزب العمال، والتي وصلت مؤخرا إلى حد التهديد باغتياله من طرف أحد "بلطجية" النظام الاستبدادي الحاكم في تونس.

– يعبر عن استنكاره الشديد لعمليات نزع الأراضي السلالية والجماعية وهدم المساكن بمنطقة أولاد العياشي بسلا وإقصاء أزيد من 500 أسرة من الاستفادة من التعويض والسكن البديل، رغم استقرار البعض منها بالمنطقة منذ سنوات، بهدف تفويتها إلى لوبيات العقار. وفي هذا السياق يعبر عن تضامنه مع النضالات المشروعة لضحايا سياسة نهب الأراضي والهدم، ويدين القمع الهمجي الذي تعرض الفلاحون الفقراء بدوار. "أولاد رياح القبلية" بمنطقة ب المدافعين عن أراضيهم وإطلاق الرصاص الحي عليهم من طرف عناصر الدرك الملكي مما أسفر عن عدة إصابات منها إصابة طفلين قاصرين. ويطالب المكتب السياسي بفتح تحقيق مستقل ونزيه ومحاسبة المتورطين في جريمة إطلاق الرصاص على المحتجين السلميين. ويدعو جميع القوى المناضلة إلى الوقوف إلى جانب جميع ضحايا سياسة الريع والفساد ونهب الأراضي وهدم المساكن ودعم نضالاتهم من أجل حقوقهم العادلة والمشروعة.

– يدين استمرار النظام المخزني في الهجوم على الحريات العامة واستهداف المناضلين/ات والصحفيين والفنانين، عبر التشهير والاعتقالات والمحاكمات الصورية، كان آخرهم مغني الراب المهدي اليوبي المشهور ب"بلاك ويند"، ويطالب بإطلاق سراحه وسراح كافة المعتقلين السياسيين.

– يجدد دعمه لنضالات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين في مواجهة الجشع الرأسمالي العالمي والمحلي، ويدعو جميع أنصار الطبقة العاملة المغربية للانخراط في معاركها للدفاع عن حقوقها وصون مكتسباتها. ويعبر عن فخره واعتزازه بالصمود البطولي لعاملات وعمال سيكوميك بمكناس في ملحمتهم النضالية البطولية التي ستبقى منارة ساطعة في التاريخ النضالي للطبقة العاملة المغربية. كما يحيي مبادرات اللجنة الوطنية لدعم عمال وعاملات سيكوميك، ويعبر عن استعداد الحزب للانخراط في كافة مبادراتها الميدانية حتى إنصاف العاملات والعمال.

– يعتبر تكوين لجنة مركزية لتتبع الانتخابات تحت إشراف وزارة الداخلية ذات الباع الطويل في فبركة وهندسة الخرائط الانتخابية هو دليل على صحة موقف الحزب القاضي بمقاطعة الانتخابات المقبلة والمؤسس على اقتناعه بعدم توفر الشروط الضرورية لانتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تجسد إرادة وسيادة الشعب المغربي، بل على العكس من ذلك ستكرس هذه الانتخابات بنيات الاستبداد والفساد.

– يجدد إدانته القوية للطرد التعسفي الذي طال 22 طالبا وطالبة من مناضلي/ات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بجامعة بن طفيل بالقنيطرة، ويطالب بالتراجع الفوري عن هذا القرار ووقف المتابعات في حق الطلبة وفتح حوار جدي ومسؤول مع ممثلي الطلبة وتلبية مطالبهم العادلة والمشروعة، ويدعو الفصائل الطلابية التقدمية والديمقراطية إلى المزيد من التضامن والنضال النقابي الطلابي الوحدوي، على أرضية مبادئ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لمواجهة القمع والمخططات الطبقية الرجعية التي تستهدف الجامعة المغربية.

وفي الاخير ينوه المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالمستوى الجيد للتحضير للمؤتمر الوطني السادس، ويثمن الدينامية التنظيمية والنضالية للفروع والقطاعين الشبيبي والنسائي، ويدعو إلى مواصلة العمل الدؤوب للتقدم في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة من أجل انجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي ذي الافق الاشتراكي.

المكتب السياسي
الدارالبيضاء في 19 يوليوز 2026.

حزب النهج الديمقراطي العمالي بمراكش

تفاقم الهجوم على حقوق الطبقة العاملة في ظل هيمنة الرأسمال التبعي وسياسات التدبير المفوض

يتابع المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بمراكش بقلق بالغ التصاعد الخطير للهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة بالمدينة، والذي تجلى في الأشهر الأخيرة في تعدد بؤر الاحتجاج العمالي، وتنامي حوادث الشغل المميتة، وتزايد الطرد التعسفي، وتأخر صرف الأجور، والتضييق على العمل النقابي، في وقت تواصل فيه المدينة إنتاج الثروة لفائدة الرأسمال، بينما تتسع دائرة الفقر والهشاشة في صفوف من ينتجون هذه الثروة.

إن ما تعرفه مراكش اليوم لا يقتصر على أزمة عمال شركة (ميكومار) الذين حرموا من أجورهم، وما ترتب عن ذلك من معاناة لمئات الأسر، بل يمتد أيضا إلى ما تعرض له عمال (المحطة الطرقية) بمراكش من طرد جماعي طال عاملات وعمالا قضى بعضهم ما يقارب ثلاثين سنة في الخدمة، قبل أن يجدوا أنفسهم خارج أماكن عملهم، في انتهاك صارخ لحقوقهم ومكتسباتهم. كما تتواصل حوادث الشغل القاتلة في أوراش البناء، نتيجة ضعف شروط السلامة المهنية، وسيادة منطق الربح السريع على حساب حياة العاملات والعمال.

ويرى حزب النهج الديمقراطي العمالي أن هذه الوقائع ليست حوادث منفصلة، وإنما تعكس أزمة بنيوية ترتبط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، والتي كرست هيمنة الرأسمال التبعي، ووسعت مجال الخوصصة والتدبير المفوض، وحولت المرافق العمومية والخدمات الأساسية إلى مجال لتراكم الأرباح.

ومن منظور الحزب، فإن الرأسمال التبعي لا يحقق أرباحه أساسًا عبر تطوير الإنتاج ورفع القيمة المضافة، وإنما يعتمد إلى حد كبير على خفض كلفة قوة العمل، وتوسيع التشغيل الهش، وإضعاف التنظيم النقابي، والاستفادة من العقود العمومية، وهو ما يجعل العاملات والعمال أول من يؤدي ثمن هذه الاختيارات.

لقد أثبتت تجربة التدبير المفوض، كما مورست في عدد من القطاعات بمراكش، أنها لم تؤد إلى تحسين أوضاع الشغيلة، بل أفضت، في حالات متعددة، إلى تدهور شروط العمل وإضعاف الرقابة العمومية وتكرار النزاعات الاجتماعية، بما يؤكد الحاجة إلى مراجعة شاملة لهذا النموذج انطلاقاً من أولوية المصلحة العامة وحقوق العاملات والعمال.

إن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي تؤكد أن الدفاع عن الحقوق الشغيلة هو دفاع عن المجتمع بأسره، لأن أي تنمية تقوم على استنزاف قوة العمل وانتهاك الحقوق وتحويل الإنسان إلى مجرد وسيلة لتحقيق الأرباح، هي تنمية تكرس التفاوت والاستغلال ولا يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية.

وانطلاقا من ذلك، فإن المكتب المحلي:

يعلن تضامنه الكامل مع عاملات وعمال شركة ميكومار ومع عمال المحطة الطرقية ومع كافة العاملات والعمال الذين يتعرضون للاستغلال وانتهاك الحقوق.

يطالب بالصرف الفوري لأجور عمال ميكومار وإنهاء معاناة أسرهم.

يطالب بإنصاف عمال المحطة الطرقية وتمكينهم من كامل حقوقهم القانونية ومحاسبة المسؤولين عن كل طرد تعسفي إن ثبتت مخالفته للقانون.

يدعو إلى فتح تحقيقات في أسباب تكرار حوادث الشغل وتشديد مراقبة شروط الصحة والسلامة المهنية.

يدعو إلى مراجعة عقود التدبير المفوض بما يضمن أولوية الخدمة العمومية واحترام الحقوق الشغيلة.

يؤكد دعمه للحريات النقابية ولحق العاملات والعمال في التنظيم والإضراب والتفاوض الجماعي.

يدعو كل القوى الديمقراطية والتقدمية والنقابية والحقوقية إلى توحيد الجهود للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والتصدي لكل السياسات التي تنقل كلفة الأزمات إلى الكادحين.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، وهو يجدد انحيازه التاريخي إلى جانب الطبقة العاملة وسائر الكادحين، يعتبر أن النضال من أجل الأجر والكرامة والاستقرار في العمل، والسلامة المهنية والحق في التنظيم النقابي، هو جزء لا يتجزأ من النضال من أجل التحرر من التبعية وبناء اقتصاد وطني يخدم مصالح الأغلبية الشعبية ويضع الثروة التي ينتجها العمال في خدمة المجتمع، لا في خدمة تراكم أرباح الأقلية المالكة للرأسمال.

عاشت الطبقة العاملة المغربية.

عاش نضال الكادحين من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي – مراكش
18 يوليوز 2026

شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي تدين اعتقال الرابور والمناضل الشاب مهدي اليوبي

يأتي اعتقال الرابور والمناضل الشاب مهدي اليوبي، المعروف فنياً باسم «بلاك ويند»، ومتابعته في حالة اعتقال بتهمة إهانة مؤسسات دستورية، في سياق تصعيد الدولة المخزنية لهجومها على الحريات الديمقراطية، وتوسيع دائرة الاستهداف الممنهج لكل الأصوات الحرة التي اختارت الانحياز لقضايا الجماهير الشعبية، وفضح واقع الاستبداد والفساد والتبعية.

فبعد سنوات من التضييق والمتابعات والمحاولات المتكررة لإخراس الأصوات المنتقدة، تواصل الدولة توظيف أجهزتها الأمنية والقضائية لإحكام القبضة على المجال العمومي، وتحويل حرية الرأي والتعبير إلى مجال للعقاب والمتابعة. وقد تم توقيف مهدي اليوبي يوم 13 يوليوز 2026، بعد منعه من مغادرة البلاد، في حلقة جديدة من مسلسل التضييق الذي يستهدف المناضلين والفنانين والصحافيين والمدونين، وكل من يرفض الانصياع للرواية الرسمية.

وليس من قبيل المصادفة أن يكون هذا الاستهداف موجهاً إلى أحد نشطاء حركة 20 فبراير، الذي ظل، من خلال إنتاجه الفني، معبراً عن هموم الشباب المغربي، ومنحازاً إلى قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. إن هذا الاعتقال ليس حادثاً معزولاً، بل يندرج ضمن سياسة ممنهجة تروم تجريم التعبير الحر، وتكريس مناخ الخوف، وإعادة إنتاج السلطوية عبر مصادرة الحق في الاختلاف والاحتجاج، بما يخدم استمرار البنية الاستبدادية وحماية مصالح الكتلة الطبقية المهيمنة.

وفي السياق نفسه، تعرف منطقة الغرب تصعيداً خطيراً في وتيرة الاستيلاء على الأراضي الجماعية والسلالية، وتفويتها لفائدة لوبيات العقار والرأسمال الكبير، في استمرار لسياسات السطو على الملكية التي تستهدف الفلاحين وصغار المنتجين، وتعميق مظاهر التهميش والإفقار والإقصاء.

وتشكل الأحداث التي شهدها دوار رياح القبلية تجسيداً واضحاً لهذا الواقع، حيث يخوض السكان، وفي مقدمتهم الفلاحون الفقراء، نضالاً مشروعاً دفاعاً عن حقهم في الأرض باعتبارها شرطاً أساسياً للعيش الكريم. غير أن الدولة، بدل الإنصات للمطالب العادلة للساكنة، اختارت مرة أخرى الانحياز إلى مصالح الرأسمال واللوبيات المستفيدة من نهب الأراضي، معتمدة المقاربة الأمنية والقمعية بديلاً عن الحوار والاستجابة للمطالب الاجتماعية.

وقد بلغ هذا النهج ذروته يوم 14 يوليوز 2026، حين أقدمت عناصر الدرك الملكي على استعمال الرصاص في مواجهة المحتجين، مما أدى إلى إصابة شابين، في سلوك خطير يعكس الطبيعة القمعية لتدبير الدولة للاحتجاجات الاجتماعية، ويؤكد استمرار الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد المواطنين والمواطنات.

إن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، إذ يحمل الدولة المخزنية المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد، يؤكد ما يلي:

- إدانته القوية لاعتقال الرابور والمناضل الشاب مهدي اليوبي، ومتابعته في حالة اعتقال بتهمة إهانة مؤسسات دستورية، ومطالبته بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه، وعن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.
- رفضه المطلق لاستمرار توظيف القضاء والأجهزة الأمنية في التضييق على الحريات العامة، وتجريم التعبير والاحتجاج السلمي، باعتبار ذلك مساساً بالحقوق الديمقراطية الأساسية.
- إدانته الشديدة لاستعمال الرصاص في مواجهة المحتجين السلميين بدوار رياح القبلية، ومطالبته بفتح تحقيق جدي، وترتيب المسؤوليات، ومحاسبة جميع المتورطين.
- تضامنه الكامل مع ساكنة المنطقة، ومع كافة النضالات الشعبية التي تخوضها الجماهير دفاعاً عن الأرض والكرامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- تأكيده أن نهب الأراضي الجماعية والسلالية يشكل أحد مظاهر السياسات الطبقية التي تضع الثروة الوطنية في خدمة الرأسمال الكبير ولوبيات الريع، على حساب مصالح الكادحين والفلاحين الفقراء.
- دعوته مختلف التنظيمات الشبيبية، والقوى الديمقراطية والتقدمية، والحركة الحقوقية، إلى توحيد النضالات الميدانية من أجل مواجهة الاستبداد، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، والتصدي لسياسات النهب والتفقير والتبعية.

إن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، وهي تجدد انحيازها الثابت إلى نضالات الجماهير الشعبية، تؤكد أن معركة الدفاع عن حرية التعبير، وعن الحق في التنظيم والاحتجاج، وعن الأرض والثروات الوطنية، هي جزء لا يتجزأ من النضال الديمقراطي والشعبي الرامي إلى إسقاط كل أشكال الاستبداد والاستغلال، وبناء مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، حيث تكون الثروة والسيادة والسلطة في خدمة الشعب، لا في خدمة الأقلية المستفيدة من اقتصاد الريع والاحتكار.

الرباط، في 19 يوليوز 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة:

حين تُقهر الطبقة العاملة، تُقبر العدالة وتُهان دولة القانون

في الوقت الذي تُرفع فيه شعارات احترام القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة، يواصل عمال شركة مقاولة هوار بوجدة دفع ثمن الاستغلال والطرد التعسفي واللامبالاة، رغم صدور أحكام قضائية نهائية لفائدتهم. واليوم، وبعد أن أغلقت في وجوههم كل السبل، لم يجد 27 عاملاً سوى خوض اعتصام مفتوح دفاعًا عن حقهم في الشغل والكرامة والعيش الكريم، انطلق أمام قصر العدالة بوجدة يومي 20 و21 يوليوز 2026، قبل أن ينتقل ابتداءً من 22 يوليوز 2026 إلى أمام إدارة شركة مقاولة هوار، في خطوة نضالية تصعيدية للمطالبة بالتنفيذ الفوري للأحكام القضائية الصادرة لفائدتهم، واسترجاع كامل حقوقهم المشروعة.

إن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يعتبر أن ما يتعرض له هؤلاء العمال ليس مجرد نزاع شغلي، بل هو حلقة جديدة في مسلسل الاستهداف الممنهج للطبقة العاملة، وتجسيدًا لسياسات تُغلب مصالح الرأسمال على حساب حقوق الشغيلة، وتُشجع أرباب العمل على الإفلات من المحاسبة، بينما يُترك العمال وعائلاتهم فريسة للفقر والبطالة والتهميش.

إن استمرار الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية نهائية لا يمثل فقط خرقًا للقانون، بل يشكل فضيحة قانونية وسياسية وأخلاقية، ويضرب في الصميم هيبة القضاء ومبدأ المساواة أمام القانون، ويُفرغ العدالة من مضمونها، ويجعل الحديث عن دولة الحق والقانون مجرد شعارات لا تجد طريقها إلى الواقع عندما يتعلق الأمر بحقوق العمال والكادحين.

إن ما يجري اليوم مع عمال شركة مقاولة هوار ليس قضية معزولة، بل يعكس واقعًا تعيشه آلاف العاملات والعمال بالمغرب، حيث تتسع دائرة الهشاشة، وتُضرب الحقوق النقابية، ويُستباح الحق في الشغل، بينما تتواصل السياسات التي تُحمّل الطبقة العاملة وحدها كلفة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الطبقة العاملة ليست مجرد يد عاملة تُستغل ثم يُتخلص منها، بل هي القوة المنتجة للثروة، وأساس كل تنمية حقيقية. وإن أي اعتداء على حقوقها هو اعتداء على العدالة الاجتماعية، وعلى كرامة الإنسان، وعلى مستقبل المجتمع بأسره.

وأمام هذا الوضع، فإن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة:

- يعلن تضامنه المبدئي واللامشروط مع عمال شركة مقاولة هوار، ومع اعتصامهم المشروع دفاعًا عن حقهم في الشغل والكرامة والعيش الكريم.
- يدين بأشد العبارات الطرد التعسفي والامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدة العمال، ويعتبر ذلك استخفافًا بالقضاء وانتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية للشغيلة.
- يطالب بالتنفيذ الفوري والعاجل للأحكام القضائية، وإرجاع جميع الحقوق إلى أصحابها، وجبر كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالعمال وأسرهم.
- يحمّل السلطات العمومية وكافة الجهات المعنية المسؤولية الكاملة عن استمرار هذا الوضع، وعن كل ما قد يترتب عنه من احتقان اجتماعي وتفاقم لمعاناة العمال.
- يدعو المركزيات النقابية، والجمعيات الحقوقية، والقوى الديمقراطية والتقدمية، وكافة الأحرار، إلى الالتفاف حول هذه المعركة العادلة، وتوسيع دائرة التضامن الميداني والإسناد النضالي حتى انتزاع الحقوق كاملة.

ويؤكد المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة أن معركة عمال شركة مقاولة هوار هي جزء لا يتجزأ من معركة الطبقة العاملة المغربية ضد الاستغلال والتعسف والإفلات من العقاب، وأن الدفاع عن تنفيذ الأحكام القضائية واحترام الحقوق الشغلية هو دفاع عن العدالة وسيادة القانون وكرامة الإنسان. كما يؤكد أن الحقوق لا تُمنح بمنطق الإحسان، وإنما تُنتزع بالنضال والوحدة والتنظيم، وأن إرادة العمال وصمودهم، مدعومة بالتضامن الشعبي والحقوقي والنقابي، ستظل أقوى من كل محاولات الالتفاف على مطالبهم العادلة والمشروعة.

المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي – وجدة

وجدة في 22 يوليوز 2026

عاملات وعمال «سيكوم» بمكناس يواجهون سياسة التفقير والتجويع تحت الخيام البلاستيكية

يوجد ما يفوق 500 عامل وعاملة شركة سيكوم بمكناس

يخوضون معركة العزة والكرامة بالاعتصام المفتوح والمرفوق بالمبيت الليلي أمام فندق الريف بحمرية لصاحب الشركة المشؤومة المذكورة أعلاه. وصلت لليوم 735 ..

يخوضون معركة العزة والكرامة ضد الطرد القسري التعسفي من الشغل بالشركة. والمطالبة بالحقوق الشغلية، الإقتصادية والإجتماعية المشروعة والعادلة. وفي ظروف إجتماعية وصحية قاسية و اللاإنسانية..! في غياب وتجاهل تام إن لم نقول التواطؤ المكشوف للدولة المسماة بالإجتماعية ؟!.

من العار على الدولة سمت نفسها بالإجتماعية، وفي القرن الواحد والعشرون . يوجد لديها أكثر من 500 عامل وعاملة تم طردهم/هن، من الشركة ظلما وعدوانا ، والرمي بهم إلى الشارع العام. يواجهون التفقير والتجويع المنهج. فحين أن الدولة التي تتغنى وتتبجح بالديمقراطية الإجتماعية ، وحقوق الإنسان، وحقوق النساء ، وحقوق الأطفال، تحتفل وتشارك في كل المحافل الدولية لحقوق الإنسان.

وترفع الشعارات الرنانة والكاذبة. حول حقوق الإنسان وحمايتها. لكن في الممارسة على أرض الواقع ، هناك شيء مختلف يؤكد زيف تلك الشعارات الكاذبة. والدليل على ذلك هو الوضع الإجتماعي والصحي المزري واللاإنساني..! لعمال وعاملات شركة سيكوم بالخيام أو العشش البلاستيكية.

وأمام أعين مسؤولي الدولة بجميع مؤسساتها الحكومية.

لقد حان الوقت لإنهاء معاناة ومأساة إجتماعية حقيقية للعمال والعاملات المطرودين قهرا من الشغل. بالعمل والبحث عن الحلول الممكنة لإيجاد مخرج يفضي إلى حل وتسوية الحقوق الشغلية، الإقتصادية و الإجتماعية لعمال وعاملات شركة سيكوم المشؤومة. وإنقاذهم وأسرهم من الحرمان والضياع والتشرد بالشارع العام تحت الخيام البلاستيكية.

التضامن المطلق واللامشروط مع عاملات وعمال شركة سيكوم ضد جشع وغطرسة وعدوانية الباطرونا الرأسمالية اللبيرالية المتوحشة والكومبرادورية الكولونيالية الحاكمة.

مراكز النداء بالمغرب: عندما تصدر النيوليبرالية البطالة

آ. خ. طالبة

يواجه آلاف العاملات والعمال في مراكز النداء بالمغرب شبح فقدان مناصب شغلهم، بعد دخول تشريعات فرنسية جديدة تحد من التسويق الهاتفي، وهو ما يهدد النشاط الاقتصادي لعدد كبير من الشركات التي تقدم خدماتها للسوق الفرنسية. غير أن هذه الأزمة لا ينبغي أن تُقرأ باعتبارها مجرد نتيجة لتغيير قانوني في فرنسا، بل باعتبارها مظهرا جديدا لأزمة نموذج اقتصادي نيوليبرالي قائم على التبعية للرأسمال الأجنبي، وعلى تحويل المغرب إلى خزان لليد العاملة الرخيصة.

لقد روجت الحكومات المغربية، منذ بداية الألفية الثالثة، لمراكز النداء باعتبارها نموذجا ناجحا لجلب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص الشغل. لكن الواقع كشف أن هذه الفرص كانت هشة، لأنها ارتبطت بحاجيات الشركات متعددة الجنسيات وليس بحاجيات الاقتصاد الوطني. فالرأسمال لا وطن له، ولا تحكمه اعتبارات اجتماعية أو إنسانية، وإنما منطق الربح الأقصى. وما دام الربح متحققا يستمر الاستثمار، أما إذا تراجعت الأرباح أو تغيرت القوانين، فإن أول ضحاياه هم العمال.

إن القانون الفرنسي الجديد يفضح الطبيعة الحقيقية لهذا النموذج. فقرار اتخذ لحماية المستهلك الفرنسي يمكن أن يحرم آلاف الأسر المغربية من مصدر عيشها، لأن الاقتصاد المغربي لم يبن استقلاله الإنتاجي، بل اندمج في تقسيم دولي للعمل يحتل فيه موقعا تابعا، يقوم على تصدير اليد العاملة والخدمات منخفضة الكلفة.

ومن المنظور الماركسي، فإن ما يحدث هو أحد تجليات التناقض الأساسي للرأسمالية المعولمة. فالشركات الإمبريالية تنقل أنشطتها إلى البلدان التي تنخفض فيها الأجور وتضعف فيها الحماية الاجتماعية، مستفيدة من المنافسة بين الدول لجذب الاستثمار. وهكذا تتحول الطبقة العاملة المغربية إلى وسيلة لتخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للرأسمال الأوروبي، بينما لا تحصل إلا على أجور محدودة وظروف عمل مرهقة ومستقبل مهني غير مضمون.

وتتجلى المفارقة في أن الدولة المغربية قدمت إعفاءات ضريبية وتحفيزات مالية وعقارية لاستقطاب هذه الشركات، في حين بقي العمال الحلقة الأضعف، دون ضمانات حقيقية ضد الإغلاق أو التسريح الجماعي. وعندما تتغير الظروف الدولية، لا تتحمل الشركات أي مسؤولية اجتماعية، بل تغادر أو تقلص نشاطها، تاركة آلاف العمال في مواجهة البطالة.

إن هذه الأزمة تكشف أيضا حدود الخطاب الرسمي الذي يعتبر الاستثمار الأجنبي الحل السحري لمعضلة البطالة. فالتنمية الحقيقية لا تقوم على استيراد فرص شغل مؤقتة، وإنما على بناء اقتصاد وطني منتج، قائم على الصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي، وقادر على خلق قيمة مضافة مستقلة عن تقلبات الأسواق الخارجية.

كما تبرز الحاجة إلى إعادة الاعتبار للنضال النقابي داخل مراكز النداء، حيث ما تزال نسبة التنظيم النقابي ضعيفة بفعل الضغوط التي تمارسها بعض الشركات. إن الدفاع عن الحق في التنظيم، والمطالبة بضمانات ضد التسريح التعسفي، وتحسين ظروف العمل، ليست مطالب فئوية، بل جزء من معركة أوسع من أجل صون كرامة الطبقة العاملة.

إن المطلوب اليوم ليس فقط معالجة آثار الأزمة، بل مراجعة الاختيارات الاقتصادية التي جعلت المغرب رهينا لمصالح الرأسمال الأجنبي. فاستمرار السياسات النيوليبرالية لن يؤدي إلا إلى تعميق الهشاشة الاجتماعية، وتوسيع جيش العاطلين، وإضعاف السيادة الاقتصادية.

إن مستقبل العمال لا ينبغي أن يبقى رهينة قرارات تصدر في باريس أو غيرها من مراكز الرأسمال العالمي. فالدفاع عن الشغل الكريم يمر عبر بناء اقتصاد وطني منتج، وعبر حركة نقابية كفاحية، وقوى ديمقراطية تدافع عن مصالح الكادحين، وتضع الإنسان فوق منطق الربح. فالأزمات المتكررة تؤكد أن التبعية الاقتصادية ليست مجرد خيار تنموي، بل هي علاقة هيمنة تدفع الطبقة العاملة المغربية ثمنها في كل مرة.

اليسار في المغرب أمام المنعطف

محمد الوافي

لنصنع من الماضي صفحة نظيفة، ونتخلص من ثقله المعيق لنتفرغ للتحديات الوطنية والجهوية والدولية.

إنها الخطوة الأولى التي سندشن بها ثورة ثقافية لرسم معالم جديدة للعمل السياسي، تربط الحاضر بالماضي في أفق المستقبل برؤية نقدية متجددة تحصن علاقاتنا من شتى أنواع التخبط الفكري والمسلكيات الانتهازية، وتوطد العلاقات الرفاقية البينية بين مكونات اليسار وداخل كل إطار من إطاراته.

بطبيعة الحال هذه العملية مركبة ومعقدة تتداخل فيها المستويات الفكرية والسياسية والبرنامجية والميدانية، ناهيك عن النقد الذاتي لتصحيح الممارسات الخاطئة.

بالإضافة إلى هذا فاليسار يوجد في قلب العواصف والتحولات الكبرى التي يعيشها العالم والمتسمة بالصراع الحاد والضاري بين الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وتوابعهما من جهة، والشعوب والدول التي تطمح إلى عالم متعدد الأقطاب تسوده الديمقراطية والعدالة من جهة أخرى، الشيء الذي يتطلب منه مواكبة والإحاطة بالمستجدات الجارية واستيعابها النظري من أجل الفعل المؤثر في مجرياتها لمصلحة طموحات الشعوب.

في هذا السياق فإن الحلقة المركزية التي تتحكم في باقي الحلقات هي إسقاط الاستبداد السياسي ببلادنا وتأسيس نظام ديمقراطي يكون فيه الشعب مصدر السلطة والسيادة.

وتأسيسا على المراجعة النقدية لتجارب العمل الوحدوي في الحقل السياسي الوطني، وما تمليه من استخلاص الدروس، نرى أنه من الضروري والملح تشكيل جبهة سياسية بين مكونات اليسار التي تتميز بأخذها المسافة مع النسق السياسي المخزني، وهي النهج الديمقراطي العمالي، الحزب الاشتراكي الموحد، فيدرالية اليسار الديمقراطي وغيرها من القوى والتيارات في فضاء اليسار المناضل،

فما هي هذه الضرورة الملحة ولماذا ؟

بما أن الكل يقر على أننا نواجه إشكالية سيرورة تأسيس نظام ديمقراطي يكون فيه الشعب مصدر السلطة والسيادة، كقاعدة لا غنى عنها لتداول السلطة، لكن على مستوى التصورات والخط السياسي لأغلب مكونات اليسار السالفة الذكر لا تشكل هذه السيرورة الحلقة المركزية في وعيها وبرنامجها وممارساتها،

ومطروح علينا لاكتساب الوعي المطابق لهذا المشروع المجتمعي أن ننطلق ليس من تصوراتنا الذهنية، بل من الواقع والصراع الطبقي، وفي هذا السياق فإنه منذ حركة 20 فبراير إلى الآن تبلور ببلادنا إصطفافين: اصطفاف ملتف حول المخزن من جهة واصطفاف مناهض للمخزن من جهة أخرى،

ويجب الاقرار بأن بعض القوى الوطنية الديمقراطية غيرت مواقعها، ما كان له انعكاس سلبي في ميزان القوى، الشيء الذي يجب أخذه بعين الاعتبار، وعلى ضوء هذين الاصطفافين فإن الاصطفاف المناهض للمخزن يحتاج بالضرورة لمعبر سياسي يخرج من صلب ديناميكية حركاته الاجتماعية والشعبية، والجبهة السياسية يتطلب منها أن تلعب دوراً محورياً في هذا المجال،

إن مآل الأوضاع العامة ببلادنا متحرك، وتغيراتها مرتبطة بتطورات لا نتحكم فيها وحدنا لا كيسار، ولا كقوى التغيير الديمقراطي المحلية السياسية والاجتماعية والثقافية... وهذه التطورات مرتبطة بالتفاعلات الجارية على المستوى العالمي وما خلقته معركة طوفان الأقصى من تحولات، وبمدى وزن وفعالية قوى التغيير وحاضنتها الشعبية، وفي هذا الصدد لا يمكن الاستخفاف بتطبيع النظام السياسي المغربي مع الكيان الصهيوني وتناسل الاتفاقات معه بشكل غير مسبوق على كافة المستويات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والثقافية الخ. وما يشكله كل ذلك من تهديد للنسيج المجتمعي والكيان المغربي ناهيك عن خلق أوضاع عدم الاستقرار بالمنطقة المغاربية،

لهذه الاعتبارات فإن طبيعة الجبهة ليست ظرفية ولا هي مرحلية بل تاريخية، لأن مشروعها وبرنامجها لن يتم انجازه بين عشية وضحاها بل سيرورة تاريخية ومعقدة ليست بالسهلة لأنها تستهدف التغيير الجذري للبنيات المخزنية السياسية والاقتصادية والثقافية،

قد يعترض البعض عن وجود اختلافات أو خلافات بين هذه المكونات حول شكل النظام السياسي وقضية الصحراء والانتخابات، وفي اعتقادنا أن كل هذه القضايا لا تشكل عائقا أمام تشكيل هذه الجبهة، والحوار الجدي والعميق والمسؤول كفيل بإيجاد الحلول الصائبة لكل هذه القضايا وغيرها. لذلك فإن عدم ارتقاء الجميع إلى ما يفرضه علينا الواقع من تحديات ومهام مشتركة سيضع مصداقية الجميع على المحك عاجلا وليس آجلا.

قدر اليسار تحدي التحديات

بالنظر للتجارب السابقة يمكن استنتاج أن اليسار في المغرب يفتقد إلى ثقافة العمل الجبهوي الموحد لعدة عوامل تاريخية، وأيديولوجية، وهيكلية: الصراعات الداخلية الحادة والانشقاقات المتتالية منذ السبعينيات، تغلب النزعة الفردية والرغبة في زعامة المشهد السياسي على حساب العمل الجماعي، التباين الأيديولوجي والسياسي بين التوجه الراديكالي والتوجه الاصلاحي. الطابع النخبوي لخطابات اليسار وبالتالي ضعف القدرة على التعبئة الجماهيرية مما أدى إلى انكفاء كل فصيل على ذاته لحماية وجوده، والسقوط في النرجسية التنظيمية حيث يرى كل طرف أنه يمتلك الحقيقة المطلقة.

كل هذه القضايا تحتاج إلى الجرأة والمسؤولية لمواجهتها وإيجاد الحلول لها، بالإقرار بالاختلاف في صفوف اليسار وضرورة تدبيره بالمقاربة الجماعية، بحكم أن التدبير الجماعي للاختلافات والعمل المشترك يقرب المسافات ويوطد العلاقات بين مكونات اليسار بمختلف تجاربهم النضالية، وعلى هذا الأساس فكل التوجهات سواء الإصلاحية أو الراديكالية ستعيد تأسيس سيرورتها النضالية على كافة المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والبرنامجية من منطلق ديالكتيك الملموس.

هكذا يتبين أنه لم يعد لدينا الحق في ارتكاب نفس الأخطاء، لنكون في مستوى الفعل المؤثر والوازن في الصراع الجاري محليا وجهويا ودوليا لمصلحة الشعب المغربي كجزء من حركة نضال شعوب العالم.

الانتخابات التي نريد

عبد السلام العسال

ليست الانتخابات في المغرب آلية سياسية لتفعيل المشاركة السياسية للأحزاب والفعاليات السياسية في تسيير المؤسسات «المنتخبة» وتدبير الشأن العام الوطني والمحلي، كما يروج لذلك النظام المخزني وأبواقه الإعلامية والسياسية، بل هي، على العكس تماما من ذلك، عملية سياسية متحكم فيها مخزنيا، الهدف منها، من جهة، تسويق صورة مزيفة عن طبيعة النظام السياسي لإظهاره بمظهر النظام الديمقراطي القائم على المؤسسات، والضامن للحق في المشاركة السياسية، بينما هو نظام استبدادي، تسلطي، قمعي، ومن جهة أخرى احتواء وتدجين الأحزاب السياسية المشاركة في هذه العملية بما يجعل ممارستها السياسية داخل المؤسسات «المنتخبة»، البرلمانية والجماعاتية محصورة في تنفيذ ما يرسمه النظام المخزني من مخططات ومشاريع، ومسيجة بالسقف الذي يحدد النظام العمل في إطاره، وهكذا يحصر النظام المخزني الديمقراطية في صناديق الاقتراع المتحكم فيها.

هكذا هي إذن الانتخابات في المغرب، انتخابات مخزنية، لا إرادة للأحزاب السياسية بشأنها، لا برامج لها يمكن تصريفها داخل المؤسسات «المنتخبة»، لا قدرة لها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، لا قدرة لها على معارضة النظام بشكل حقيقي بما يعطي لممارستها السياسية مصداقية أمام «الناخبين/ات»، لا إمكانية لها، من داخل هذه الانتخابات، للوصول الفعلي إلى السلطة، والتداول عليها، وأقصى ما يمكن أن يسمح بها النظام المخزني لبعض الأحزاب المصنوعة هو الوصول إلى حكومة فاقدة للاستقلالية وللقرار السياسي السيادي، وإلى برلمان لا يعدو غير كونه غرفة للتسجيل وليس للتشريع، وإلى جماعات ترابية تدور في فلك السلطة، وتتحرك بأوامرها وتوجيهاتها وتعليماتها وقراراتها.

ولأن هذه الانتخابات، مهندَسة مخزنيا على المقاس لتكون مجرد واجهة شكلية لديموقراطية مفتقدة ومفترى عليها، فإنها تسهم بشكل مباشر في تزييف الديمقراطية وتفرغها من مضمونها، ولهذا فهي انتخابات مرفوضة شعبيا، ومطعون في سلامتها ونزاهتها من طرف الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا، حيث تتفاقم نسَبُ مقاطعتها بشكل تصاعدي عند كل «استحقاق انتخابي».

إذا كانت هذه الانتخابات المتحكم فيها مخزنيا مرفوضة، وتتم مقاطعتها بشكل تصاعدي، فما هي الانتخابات المقبولة التي نريد؟ أي التي يمكن أن نشارك فيها.

حسب المفهوم الليبرالي للديمقراطية، تُعد الانتخابات من أهم الركائز التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية، فهي الوسيلة التي يختار من خلالها المواطنون/ات من يمثلهم/ن، ويتولى مسؤولية إدارة شؤونهم/ن العامة. ولهذا السبب لا تقتصر أهمية الانتخابات على الاختيار الجيد للمرشحين/ات وفق معايير الكفاءة والنزاهة والغيرة على الوطن، بل تمتد إلى ترسيخ قيم الحرية، والعدالة، والمساواة، والمنافسة الشريفة واحترام إرادة الشعب واختياره الحر في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فالانتخابات في الدول الديمقراطية ليست مجرد عملية تصويت تُجرى كل بضع سنوات، وإنما هي ممارسة ديمقراطية متكاملة تُعزز الثقة بين المواطنين/ات والدولة، وتُسهم في تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار والتداول على السلطة ليس فقط عبر تمكين الأحزاب من الوصول إليها عبر صناديق الاقتراع وإنما، وهذا هو الأهم، عبر تمكينها من تنفيذ برامجها الانتخابية، وتمكين الشعب من مراقبتها، ومحاسبتها إذا أخلت بهذه البرامج التي على أساسها تم التصويت عليها، أو إعادة الثقة فيها في حال التزامها بتفعيل وتنفيذ برامجها واستفادة المواطنين/ات من إنجازاتها، وخاصة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الانتخابات التي نريد والتي يريدها غالبية الشعب المغربي أيضا، هي الانتخابات الحرة والنزيهة غير المتحكم فيها، التي تُمارس فيها حرية الاختيار السياسي دون أي تحكم أو ضغط أو إكراه أو أي تأثير موجه كيفما كان نوعه ومصدره، فالمواطن يجب أن يشعر بأن صوته له قيمة حقيقية، وأنه قادر على المساهمة والمشاركة في رسم مستقبل وطنه من خلال اختيار من يراه الأكفأ والأجدر بتحمل المسؤولية. كما يجب أن تصان أصوات الناخبين/ات من أي شكل من أشكال التلاعب أو التزوير، لأن نزاهة الانتخابات هي أساس شرعية المؤسسات وثقة المواطنين/ات فيها.

ولا تقل الشفافية أهمية عن النزاهة، فهي الضمان الحقيقي لسلامة العملية الانتخابية من التلاعب والتزوير. فالانتخابات التي نريدها هي تلك التي تُجرى وفق قوانين واضحة، وإجراءات معلنة، وإشراف مستقل، مع توفير الرقابة القانونية والمجتمعية في جميع مراحلها، بدءًا من تسجيل الناخبين، ومرورًا بالحملات الانتخابية، ووصولا إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج. وعندما تكون الإجراءات واضحة وعادلة، يطمئن المواطن إلى أن إرادته قد احترمت، وأن نتائج الانتخابات تعكس اختيارات الشعب الحقيقية.

إن الانتخابات التي نريد يجب أن تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين وبين جميع الأحزاب المتنافسة، بحيث يتمكن كل واحد منهم من عرض برنامجه الانتخابي في ظروف متساوية، بعيدًا عن استغلال المال أو النفوذ أو أي وسائل غير مشروعة. فالمنافسة الشريفة هي التي تمنح الناخب فرصة المقارنة بين الأفكار والبرامج، واختيار الأصلح لخدمة الوطن. أما إذا اختلت المساواة، فإن الانتخابات تفقد جزءًا كبيرًا من قيمتها الديمقراطية.

وفي إطار المساواة في الانتخابات بين الأحزاب والتيارات السياسية دون أي تمييز بينها، فإن من حقها مقاطعة هذه الانتخابات والدعوة إلى مقاطعتها إذا ارتأت أنها لن تكون في خدمة الشعب لأي سبب أو اعتبار كيفما كان نوعهما، فالانتخابات الديمقراطية بقدر ما تكون مفتوحة أمام الجميع للمشاركة فيها بقدر ما تكون أيضا مفتوحة أمام الجميع لمقاطعتها. فالمشاركة والمقاطعة في الانتخابات الديمقراطية كلاهما حق سياسي يجب ضمان ممارسته باختيار حر ودون أي إكراه.

إن الانتخابات التي نريد هي الانتخابات التي تركز الحملات الانتخابية فيها على البرامج الواقعية القابلة للتنفيذ، لا على الشعارات الرنانة والوعود الزائفة والكاذبة التي يستحيل تحقيقها. فالمواطن ينتظر من المرشح حلولاً حقيقية لمشكلات المجتمع، مثل تحسين التعليم، وتطوير الخدمات الصحية، وتوفير فرص العمل وخاصة للشباب، ومحاربة الفقر، وتشجيع الاستثمار، وحماية البيئة، والارتقاء بالخدمات العامة. فالسياسة الحقيقية تُقاس بالأفعال والإنجازات، لا بالكلمات والخطب.

ولا يقتصر نجاح الانتخابات على دور المرشحين/ات والجهات المنظمة، بل يعتمد أيضا على وعي المواطنين/ات. فالمواطن الواعي يشارك في التصويت انطلاقا من قناعة وفهم ووعي سياسي، ويختار بناءً على الكفاءة والنزاهة والبرنامج، لا على المصالح الشخصية أو التعصب أو الشائعات. كما يحترم الرأي المخالف، ويؤمن بأن الاختلاف في الاختيارات حق مشروع، وأن الحوار الهادئ هو السبيل الأمثل لبناء مجتمع متماسك.

ويُعد الشباب ركيزة أساسية في إنجاح الانتخابات، فهم يمثلون طاقة المجتمع ومستقبله. وكلما ازدادت مشاركتهم في الحياة السياسية، زادت فرص التجديد والإبداع وتقديم أفكار جديدة تخدم الوطن. ومن هنا تأتي أهمية نشر الثقافة الديمقراطية بينهم، وتشجيعهم على المشاركة الإيجابية، وتحمل المسؤولية، والإيمان بأن التغيير يبدأ من المشاركة الفاعلة لا من العزوف أو اللامبالاة.

ومن الجوانب المهمة أيضا أن يتحلى جميع المتنافسين بالأخلاق السياسية، فيلتزموا باحترام منافسيهم، ويتجنبوا خطاب الكراهية والإساءة والتشهير ونشر المعلومات المضللة. وذلك في إطار منافسة شريفة بين المرشحين/ات وبين الأحزاب، يجمعهم هدف خدمة المجتمع وتحقيق الصالح العام. وبعد إعلان النتائج، يجب أن يقبل الجميع ما أفرزته صناديق الاقتراع وفق القانون، لأن احترام النتائج يعكس احترام إرادة الشعب.

إن الانتخابات التي نريد هي تلك التي تجعل المواطن يدرك أن دوره لا ينتهي بمجرد الإدلاء بصوته، بل يستمر من خلال متابعة أداء المنتخبين، ومساءلتهم عن تنفيذ وعودهم، والمشاركة في النقاشات العامة، والمساهمة في تقديم المقترحات التي تخدم المجتمع. فالديمقراطية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن، وهي عملية مستمرة تهدف إلى تطوير الوطن وتحقيق العدالة والكرامة للجميع.

إن الانتخابات النزيهة التي نريد هي تلك التي تُسهم في ترسيخ السلطة الشعبية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتقوية المؤسسات المنتخبة، فكلما ازدادت ثقة المواطنين/ات في مؤسساتهم/ن، ازداد تعاونهم/ن معها، وارتفع مستوى الانتماء الوطني والمسؤولية الجماعية.

إن الانتخابات التي نريد، هي انتخابات تُجسد الإرادة الحرة للمواطنين/ات، وتقوم على النزاهة والشفافية، وتكافؤ الفرص، واحترام القانون العادل طبعا، وتفرز مسؤولين/ات أكفاء يعملون بإخلاص من أجل خدمة الوطن والمواطنين/ات. فبمثل هذه الانتخابات تبنى الدول القوية، وتتحقق العدالة، ويترسخ الاستقرار، وتُفتح آفاق التنمية والازدهار. إن مستقبل الأوطان يبدأ بصوت المواطن(ة)، ويزدهر عندما يكون هذا الصوت حرًا، واعيًا، ومسؤولاً. ويتوفر على إمكانيات المراقبة والمحاسبة.

غير أن انتخابات حرة ونزيهة بهذه المواصفات لا يمكن أن تجري في ظل نظام حكم فردي مطلق، استبدادي وقمعي، وفي ظل دستور ممنوح يكرس جميع السلط في يد واحدة، وفي ظل قوانين رجعية وتراجعية تكرس القمع والحصار والتضييق على الآراء الحرة والمستقلة، وفي ظل سجون يقبع فيها معتقلون سياسيون لم يرتكبوا أية جريمة أو جناية، بقدر ما أنهم طالبوا بالشغل وبالجامعة وبالمستشفى وبخدمات اجتماعية وببنيات تحتية ووو.

إن الانتخابات التي نريد تقتضي الحسم مع طبيعة النظام الاستبدادي المتحكم فيها، وتفكيك الأجهزة السلطوية القمعية، وتغيير جذري للدستور الممنوح وإقرار قوانين عادلة تصون وتحمي حقوق الإنسان في أبعادها غير القابلة للتجزيء، وإبعاد وزارة الداخلية الضليعة في التلاعب بها عن الإشراف عليها، وإحداث مجلس وطني مستقل بديلا عن أم الوزارات لتدبيرها، وجعل التصويت فيها يتم فقط عبر بطاقة التعريف الوطنية والسماح للمغاربة المهاجرين بالخارج للمشاركة فيها، وأكثر من هذا كله، فإن الانتخابات التي نريد هي الانتخابات التي تضمن التداول الحقيقي على السلطة التي تكون نابعة من الشعب والتي لن تكون إلا في خدمة الشعب.

القنيطرة
بتاريخ 20 يوليوز 2026

من اجل أممية ثورية لمواجهة الغطرسة الامبريالية

في ظل التوسع المتسارع للإمبريالية العالمية، وتزايد العدوان الصهيوني، وهيمنة السياسات النيوليبرالية التي تعمّق الاستغلال والتفاوت الاجتماعي، تواجه الشعوب والطبقة العاملة هجوماً شاملاً يستهدف حقوقها وسيادتها ومكتسباتها التاريخية. وقد أثبتت التجارب أن مقاومة هذه المنظومة المترابطة لا يمكن أن تبقى مجزأة أو محلية، بل تستدعي بناء إطار أممي ثوري يودّد نضالات العمال والكادحين والقوى التقدمية عبر العالم. ومن هنا تبرز ضرورة العمل على تقوية أممية شيوعية ثورية، تستند إلى التضامن الأممي والتحليل الماركسي، وتؤطر نضالاً مشتركاً في مواجهة الرأسمالية المعولمة والإمبريالية والصهيونية، من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية والاشتراكية

لا مواجهة للإمبريالية المعولمة دون بناء أممية شيوعية جديدة

المصطفى خياطي

لم تعد الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين مجرد احتلال عسكري أو تدخل سياسي مباشر، بل تحولت إلى منظومة عالمية متكاملة يقودها رأس المال الاحتكاري المالي، وتخدمها المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والتحالفات العسكرية، ومنصات الإعلام والاتصال العملاقة. إنها إمبريالية معولمة تعيد إنتاج الاستغلال على نطاق كوني، وتخضع الشعوب لإملاءات السوق، وتحوّل الدول التابعة إلى فضاءات لتصدير المواد الخام واليد العاملة الرخيصة واستيراد التبعية والديون.

وفي مواجهة هذا الواقع، يبدو المشهد التقدمي العالمي مشتتا أكثر من أي وقت مضى. فالأحزاب الشيوعية والعمالية، رغم استمرار حضورها في عدد من البلدان، ما تزال تعمل في الغالب داخل حدودها الوطنية، بينما ينظم رأس المال العالمي نفسه على المستوى الدولي، ويخوض حرباً طبقية منسقة ضد العمال والكادحين في كل القارات. وهنا تتجلى المفارقة الأساسية: العدو أصبح عالميا، بينما ما تزال أدوات مقاومته مجزأة.

إن الدرس الأبرز الذي تقدمه المرحلة الراهنة هو أن الرأسمالية لم تعد تواجه أزمات محلية، بل أزمة بنيوية عالمية. فالتضخم، والبطالة، واتساع الفوارق الاجتماعية، والديون الخارجية، والحروب، والكوارث البيئية، ليست ظواهر منفصلة، وإنما نتائج مباشرة لمنطق التراكم الرأسمالي الذي يضع الربح فوق الإنسان والطبيعة. وكل محاولة لمعالجة هذه الأزمات داخل الحدود الوطنية فقط ستظل محدودة ما دام النظام الذي ينتجها يعمل على المستوى العالمي.

لقد نجحت الإمبريالية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، في فرض هيمنة سياسية وفكرية واسعة، وروجت لفكرة أن الرأسمالية تمثل نهاية التاريخ. غير أن العقود الأخيرة كشفت هشاشة هذا الادعاء. فقد تعاقبت الأزمات المالية، وتصاعدت الحروب، وانهارت منظومات اجتماعية بأكملها تحت ضغط سياسات التقشف والخصخصة، بينما تركزت الثروة في أيدي أقلية ضئيلة من الاحتكارات المالية والتكنولوجية. واليوم، لم يعد السؤال هو ما إذا كانت الرأسمالية تعيش أزمة، بل كيف يمكن للقوى الثورية أن تحول هذه الأزمة إلى فرصة تاريخية للتغيير.

من هنا تبرز الحاجة إلى بناء أممية شيوعية جديدة، لا باعتبارها تكراراً تنظيمياً للأمميات السابقة، وإنما إطاراً ثورياً يواكب شروط العصر. أممية تستفيد من التراث النضالي للحركة الشيوعية العالمية، لكنها لا تتعامل معه كنص مقدس، بل كتجربة تاريخية غنية بالإنجازات والدروس والأخطاء.

إن الأممية المنشودة يجب أن تقوم على وحدة الهدف لا على التطابق الكامل في الاجتهادات الفكرية. فالاختلافات بين الأحزاب الشيوعية حول قضايا نظرية أو تكتيكية لا ينبغي أن تتحول إلى مبرر للانقسام الدائم، بينما تتوحد الإمبريالية يومياً للدفاع عن مصالحها. إن المعيار الحقيقي لأي اختلاف يجب أن يكون مدى خدمته لمصالح الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة، لا تكريس الانعزال التنظيمي.

وفي هذا السياق، تفرض القضية الفلسطينية نفسها باعتبارها إحدى أهم ساحات المواجهة مع الإمبريالية العالمية. فالدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تحظى به إسرائيل من القوى الإمبريالية يكشف الترابط العضوي بين المشروع الصهيوني ومنظومة الهيمنة العالمية. لذلك فإن الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير ليس مجرد قضية تضامن إنساني، بل جزء لا يتجزأ من النضال الأممي ضد الإمبريالية.

كما أن نضالات الطبقة العاملة في بلدان الجنوب ضد الخصخصة، ونهب الثروات، والتبعية الاقتصادية، ترتبط عضوياً بنضالات العمال في البلدان الرأسمالية ضد سياسات التقشف، وتفكيك الخدمات العمومية، وإضعاف النقابات. فالخصم واحد، وإن اختلفت أشكال الاستغلال.

لكن بناء الأممية الجديدة يقتضي أيضا مراجعة نقدية لتجارب الحركة الشيوعية. فلا يمكن استعادة الثقة الجماهيرية دون الاعتراف بالأخطاء التي وقعت فيها بعض التجارب الاشتراكية، سواء تعلق الأمر بالبيروقراطية، أو ضعف الديمقراطية الداخلية، أو الجمود الفكري. إن الماركسية ليست عقيدة مغلقة، بل منهج لتحليل الواقع وتغييره، ولا يمكن أن تبقى حية إلا إذا ظلت قادرة على التجدد والنقد والإبداع.

وتفرض الثورة الرقمية تحدياً إضافياً أمام الحركة الشيوعية. فالمعركة لم تعد تدور فقط في المصانع والشوارع، بل أيضا في الفضاء الرقمي، حيث تصنع الأخبار، ويُشكّل الوعي، وتُدار حملات التضليل. لذلك فإن بناء إعلام أممي مستقل، وتطوير أدوات التنظيم الرقمي، وتكوين كوادر قادرة على خوض الصراع الفكري في الفضاء الإلكتروني، أصبح جزءا من مهام النضال الطبقي المعاصر.

كما ينبغي أن تجعل الأممية الجديدة من الشباب والنساء والعمال في القطاعات الهشة محوراً لعملها التنظيمي، لأن هذه الفئات تشكل اليوم القلب النابض للاستغلال الرأسمالي الجديد. إن الاقتصار على الأشكال التقليدية للعمل السياسي سيزيد من اتساع الفجوة بين الأحزاب الثورية والواقع الاجتماعي المتغير.

إن الأممية المطلوبة ليست جهازاً بيروقراطياً يصدر البيانات، بل فضاءً للتنسيق العملي، وتبادل الخبرات، وصياغة المبادرات المشتركة، وتنظيم حملات تضامن أممية مع الإضرابات العمالية، والنضالات الشعبية، وحركات التحرر الوطني. إنها أداة لتوحيد النضال ضد الحروب الإمبريالية، والعقوبات الاقتصادية، وسياسات النهب والاستغلال.

إن العالم يتجه نحو مرحلة تتصاعد فيها التناقضات بين القوى الإمبريالية نفسها، وتتعمق فيها الأزمة الاجتماعية داخل معظم البلدان. غير أن هذه التناقضات، مهما بلغت حدتها، لن تؤدي تلقائياً إلى انتصار قوى التحرر. فالتاريخ لا يصنعه انهيار الخصوم وحده، بل تصنعه أيضا قدرة القوى الثورية على التنظيم، وامتلاك البرنامج، وبناء القيادة، وتوحيد نضالات الجماهير.

إن بناء أممية شيوعية جديدة لم يعد شعاراً رومانسياً أو حنيناً إلى الماضي، بل أصبح ضرورة سياسية فرضتها طبيعة الرأسمالية المعولمة. فكما وحّدت البرجوازية العالمية أدوات هيمنتها، فإن الطبقة العاملة العالمية مطالبة اليوم بتوحيد أدوات مقاومتها. ولا يمكن مواجهة نظام عالمي للاستغلال بأجوبة وطنية معزولة، بل بمشروع أممي يجمع العمال والكادحين والمثقفين الثوريين وقوى التحرر في جبهة نضالية واسعة، هدفها إنهاء هيمنة رأس المال الاحتكاري، والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفتح الطريق أمام مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية، والمساواة، والتضامن الإنساني.

إن شعار ماركس وإنجلز: «يا عمال العالم اتحدوا» لم يفقد راهنيته، بل يبدو اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ففي زمن العولمة الإمبريالية، لا يمكن أن تكون الإجابة التاريخية سوى عولمة النضال الأممي، وبناء أممية شيوعية ثورية قادرة على تحويل مقاومة الشعوب من مبادرات متفرقة إلى قوة عالمية منظمة، تمتلك الإرادة والرؤية والقدرة على صنع مستقبل تتحرر فيه الإنسانية من الاستغلال والحروب والهيمنة.

لتحقيق السيرورة الرابعة أية أممية ماركسية ننشد؟

التيتي الحبيب

تقديم:

اليوم وبعد التجربة التي بدء يراكمها تنظيمنا وهو يربط علاقات رفاقية وأخوية مع العديد من الأحزاب والقوى المناضلة على الصعيد الدولي.وبعد انبثاق السيرورات الثورية بمنطقتنا وما خلقته من تفاعلات وارتدادات على المستوى الدولي، أصبح من اللازم تدقيق ما نعنيه بالسيرورة الرابعة التي ادخلها مؤتمرنا الثالث في تصور النهج الديمقراطي لخطه الاستراتيجي.

لابد لنا اليوم من الاشتغال الفوري على إنتاج رؤيتنا للأممية الماركسية بتوضيح خطها السياسي والإيديولوجي ومكوناتها وطبيعة العلاقات التي يتوجب القيام بها.

إن فتح ورشة بناء خطنا السياسي على هذه الواجهة يجب أن يبدأ من دون تأجيل حتى نتمكن من التحضير الجيد لمؤتمرنا الوطني الرابع.

اقترح فتح نقاش داخلي حول المسالة على أساس أن تنشر مادته في كراس خاص.

ولهذا الغرض سأتناول المسالة عبر المحاور التالية :

1- هل لا زالت للأممية الماركسية راهنية كمهمة تطرحها البروليتاريا على نفسها من اجل مواجهة عدوها الطبقي؟

منذ نداء البيان الشيوعي « يا عمال العالم اتحدوا» والحركات الشيوعية ومن بعدها الأحزاب والمنظمات الماركسية تسعى لبناء أممية توحد الجهود وتبنى ميزان القوة ضد العدو الطبقي.

وهكذا تأسست رابطة الشيوعيين ثم الأممية الأولى فالثانية ثم الثالثة انتهاء بالمحاولة التي قامت بها التيارات والأحزاب التروتسكية ببناء اميتهم الرابعة.

ومما ميز كل هذه الإطارات هو كونها كانت تعبر عن حاجة موضوعية ومهام معينة، فطرحت برامج وأهداف سياسية محددة انخرطت في انجازها.ولأنها كانت كذلك فإنها بدورها خضعت لعملية تأثر بما حصل على ارض الواقع لمكونات تلك الإطارات فأصابها الضمور أو انتكست عن مهماتها الأصلية وتحولت إلى إطارات لا تساير المتغيرات فتجاوزها الزمن واضمحلت وباتت من تجارب الحركة الشيوعية العالمية يمكنها أن تمدنا بالدروس والعبر.

وكما كانت في تلك الأيام حاجة لبناء مثل تلك الإطارات، فان نفس الحاجة اليوم لازالت قائمة لعل أهم أسبابها هو حاجة البروليتاريا أن توحد صفوفها وان تبحث على كيفية تجميع قواها ومصادر قوتها وتتحالف مع بعضها البعض بغض النظر عن التقسيم السياسي كبلدان أو كقارات .بل أصبحت هذه المهمة أكثر ملحاحية مع ما شاهدته الامبريالية من تطورات متسارعة وأصبحت أكثر عولمة مما كانت عليه في عهد ماركس وانجلس أو في عهد لينين.

2- الأممية الماركسية المنشودة ستكون نتاج فرز أيديولوجي وسياسي داخل الأحزاب الماركسية.

لن يتحقق بناء أممية ماركسية اليوم خارج خوض صراع أيديولوجي وسياسي بين الأحزاب الماركسية المتواجدة وهي نفس العملية التي حدثت إبان بناء الاميات السابقة.

هناك العديد من القضايا الأيديولوجية والسياسية التي تعتبر محط أخذ ورد في صفوف الحركة الماركسية العالمية والتي بدون إخضاعها للنقاش، واستخلاص المواقف المبدئية المشتركة إزائها سيكون من العبث أو مضيعة للوقت الكلام عن أممية حقيقية ناجعة وحاسمة في خوض الصراع الضاري ضد الامبريالية والرجعيات المحلية وتحقيق الانتصار التاريخي المتمثل في بناء المجتمع الاشتراكي على طريق قيام المجتمع الشيوعي.

ونتيجة هذا الفرز سيتضح الحد الفاصل بين الأحزاب المنضوية في هذه الأممية وبين الأخرى التي لا تتوفر فيها شروط الانتماء لهذه الأممية، ولذلك ستبقى العلاقة معها علاقة تحالف إلى هذا الحد أو ذاك طبقا لموقفها المعلن من برنامج الأممية الماركسية المنشودة.

3- أهم قضايا فرز هذه الأممية الماركسية المنشودة.

أولا : الموقف من التغيير الثوري.

شكل دائما الموقف من طريقة الوصول إلى السلطة بالنسبة للطبقة العاملة موضوع صراع داخل الحركة الشيوعية، وقد برز موقفان متعارضان:

- الأول يعتبر انه بالنضال المتدرج وعبر إحداث مجموعة من الإصلاحات وتحقيق تراكم تستطيع الطبقة العاملة الوصول إلى السلطة.

- الثاني يقضي بضرورة اعتماد النضال الثوري الذي يحدث القطائع و يعتمد على تحقيق شروط إنجاح الثورة الاجتماعية والسياسية ونزع السلطة من يد البرجوازية.

وحتى يومنا هذا لازال هذا التمفصل والانقسام حاصلا وسط الحركة الشيوعية العالمية.

ولهذا لابد من :

+ توضيح رؤية الأحزاب الشيوعية المناضلة من اجل التغيير الثوري ببلادها وعلى الصعيد الدولي.

+ لابد من رسم الحد الفاصل بين الأحزاب الشيوعية الثورية وبين تلك التي تؤمن بالاشتراكية الديمقراطية والتي تعمل على تلطيف آفات الامبريالية وهي أحزاب «لا زالت تبدو كشيوعية، ولكنها في الممارسة العملية قد تآكلت بفعل الانتهازية و استسلمت لمفهوم «أنسنة» الرأسمالية، و هي تشكل دعائم للاشتراكية الديمقراطية المعاصرة وجزءا منها»(1)

ثانيا: الأسس النظرية والسياسية لفرز الأممية الماركسية المنشودة

-1 الماركسية اللينينية : منهج للتحليل الملموس للواقع الملموس.

+ الاحزاب المؤهلة للتقدم في هذا النهج الثوري الذي يقطع مع الامبريالية ويروم استيلاء الطبقة العاملة وحلفاؤها على السلطة هي تلك التي تتبنى الماركسية اللينينية وتتحرك وفق هذا الأساس.

-2 ما هي الركائز والأسس التي يجب ان تنبني عليها أية خطة ثورية؟

من اجل الجواب على هذا السؤال الجوهري لابد من:

+ تحديد وتدقيق إستراتيجية الأحزاب الشيوعية على قاعدة رؤية علمية لطبيعة وخصائص الحقبة التاريخية التي تكافح خلالها.

فخاصية الحقبة التاريخية يمكن رصدها عبر العناصر التالية:

- التناقض الأساسي الذي يحكم نمط الإنتاج الرأسمالي يتمثل في التناحر بين رأس المال والعمل المأجور.

وهو التناقض الذي يحكم العلاقة بين الطبقتين التين تجسدان قطبي هذا التناقض الأساسي: البرجوازية الاحتكارية والطبقة العاملة التي لا تملك إلا قوة عملها من اجل البقاء.

- وحل هذا التناقض الأساسي يتم عبر ثورة هي من طبيعة اشتراكية محركها هو الطبقة العاملة وحلفاؤها.

- والثورة الاشتراكية تدخل ضمن التطور الاجتماعي الذي رصدته العديد من الدراسات والبحوث التي أنجزتها علوم اجتماعية مختلفة والتي برهنت عن تواتر أنماط إنتاج مختلفة منذ انحلال المشاعة البدائية إلى ظهور المجتمعات الطبقية.» فعلى مدى هذه المسيرة، كانت هناك صدامات اجتماعية كبرى، و انتصارات و هزائم للطبقات الطليعية المماثلة، و سُجِّلت نكسات ولكن الأمر الحاسم كان الحتمية العامة في استبدال النظام الاجتماعي و الاقتصادي القديم من قبل الجديد.»(2)

- وكما وضحه لينين فان الرأسمالية بدخولها مرحلتها الاحتكارية عرفت تحولا كيفيا أصبحت معه فاقدة لطبيعتها كمرحلة تقدمية من تاريخ البشرية وأنها أي الامبريالية وصلت لمرحلة «التعفن». او كما يقول سمير أمين «أي أنها صارت نظاما «بطل استعماله» أو «شائخ»، وبذلك وُضعت على رأس جدول الأعمال ضرورة الانتقال للاشتراكية التي صارت ممكنة وضرورية. وهكذا قاد –لينين- بالفعل ثورة من التخوم (روسيا أو الحلقة الضعيفة). وعندما خابت آماله في قيام الثورات الأوروبية لتستكمل المسيرة، نقل توقعاته إلى الشرق بعد أن رأى أنه من الممكن هنا الربط بين أهداف النضال ضد الإمبريالية والنضال ضد الرأسمالية.

وكان ماو هو الذي قام بعد ذلك بوصف الطبيعة المعقدة والمتناقضة للانتقال إلى الاشتراكية في هذه الظروف»(3)

+ بالارتكاز الى طبيعة التناقض الأساسي في نمط الإنتاج الرأسمالي في عصرنا الراهن عصر الرأسمالية في مرحلتها المتعفنة وكما بين أسسه كل من ماركس ووضحه أكثر لينين لأنه تمكن من معايشة بوادر هذه المرحلة، وذلك ما يمكن رصده من «خلال ما وصل إليه تمركز وسائل الإنتاج والطابع الاجتماعي للعمل الأمر الذي بات يحتم تجاوز غلاف نمط الإنتاج الرأسمالي كإطار لوحدة هذين الضدين وبذلك تسقط الملكية الخاصة الرأسمالية وتعوضها الملكية الجماعية»(4) التي تعبد الطريق لبناء نمط إنتاج جديد.

+ وعلى نقيض ما يذهب إليه بعض التحريفيون فان الفترة الراهنة هي فترة الانتقال- المباشر أو عبر مراحل- من الرأسمالية إلى الاشتراكية وهي تفرض إستراتيجية وتكتيك يستهدفان حل التناقض بين رأس المال والعمل المأجور وهذا الانتقال يضع على جدول الأعمال مهمة تقويض نمط الإنتاج الرأسمالي ثورياً و بناء نمط الإنتاج الاشتراكي. وهي إستراتيجية ترتكز على مقومات أساسية منها:

- استحواذ البروليتاريا على السلطة بتحالف مع الطبقات ذات المصلحة في التغيير الثوري هذا التحالف الذي تسوده علاقات ديمقراطية من نوع جديد يقطع مع الديمقراطية البرجوازية الشكلية.

- التملك الاجتماعي لوسائل الإنتاج.

- التخطيط المركزي و الرقابة العمالية الاجتماعية .

4- من اجل توضيح ملامح الأحزاب المكونة للأممية الماركسية المنشودة:

لبلوغ هذه الغاية لابد من التمييز بين مجالين لكل واحد خصائصه، ونعني بهما الأحزاب المتواجدة في بلدان الرأسمالية الاحتكارية من جهة ومن جهة أخرى الأحزاب المتواجدة في بلدان الرأسمالية التبعية.

وبديهي أن لكل مجال بعض المميزات الخاصة به كما أن هناك طبعا قضايا مشتركة لكل هذه الأحزاب بغض النظر عن مواقع تواجدها.

أولا: على صعيد بلدان الرأسمالية الاحتكارية.

قبل التفصيل في مميزات الأحزاب الشيوعية المعنية بهذه الأممية المنشودة لابد من تركيز بعض المقومات توضح ملامح التغيير الثوري في هذه البلدان الرأسمالية الاحتكارية والذي سيكون اشتراكيا.

- تعيش هذه البلدان تحت نمط إنتاج رأسمالية في موقع وسيط تربطه علاقات تبعية غير متكافئة تجاه الولايات المتحدة.

- تعرف هذه البلدان تمركزا أكبر في مجال الصناعات التحويلية و التجارة و البناء و الإنشاء و السياحة. كما و تطورت شركات رأسمالية خاصة في قطاعات الاتصالات والطاقة بعد إلغاء احتكار الدولة لها.(5)

-تزايد نسبة العمل المأجور بشكل هام ضمن التشغيل العام.

- تعاظم التقاطب بين القوتين المتناقضتين المجسدتين للتناقض الأساسي في هذه البلدان مما يؤشر على أن القوى المحركة للثورة الاشتراكية هي الطبقة العاملة كقوة قيادية، والمتحالفة مع أشباه البروليتاريا والشرائح المضطهدة كصغار الكسبة في المدن و فقراء المزارعين.(6)

على قاعدة هذه المقومات وبالارتكاز أيضا على الممارسة السياسية والبرامج التي تشتغل عليها الأحزاب الشيوعية المتواجدة في هذه البلدان يمكننا رصد ما يلي:

- مجمل تلك الأحزاب تعلن لفظيا أنها ضد الرأسمالية ومع الاشتراكية لكنها في الحقيقة أصبحت غارقة في إستراتيجية المرحلة الوسيطة. مساهمة بذلك في تزييف وعي الطبقة العاملة مدعية انه يكفي حشد القوى لتنجح تلك الإستراتيجية، ولكنها تسعى عمليا للتوصل لتحقيق برامجها على نفس أرضية الرأسمالية، حيث السلطة ووسائل الإنتاج في أيدي الطبقة البرجوازية.

- لقد أدت هذه الأحزاب بتنظيراتها لممارساتها السياسية الداعية لتلطيف آفات الرأسمالية إلى خراب كبير في صفوف المناضلين وفي الطبقة العاملة الذين تدجنوا وأصبحوا لا يرون أي تغيير خارج قوقعة الرأسمالية نفسها.

- وبفعل تغير القاعدة الاجتماعية لهذه الأحزاب حيث سادت الفئات الوسطى التي لم تعد معنية بثورة اشتراكية.فدافعت هذه الأحزاب على الزعم بان العمال لم تعد تعني لهم الثورة أي شيء والثورة الاشتراكية على وجه التحديد، ودفعت باتجاه «النضالات المطلبية» والضغوط من أجل تحسين الأجور وشروط العمل والحصول على الضمان الاجتماعي، وتبنت إستراتيجية ما أسمي بـ «المساومة التاريخية»، فتحولت الى أحزاب الاشتراكية الديمقراطية المعبرة عن أحلام الفئات الوسطى والارستقراطية العمالية.

- «وعوض أن تضطلع هذه الأحزاب بمهام الثورة وتتقدم في اتجاهها فإنها غذت الانتهازية و سيطر منطق المرحلة الوسيطة وسادت الهرولة نحو المشاركة في حكومات «مناهضة الاحتكارات» داخل النظام الرأسمالي الاحتكاري نفسه».(7)

لذلك لابد من وضع مثل هذه الأحزاب في خانة الأحزاب الشيوعية التحريفية والتي أضرت أيما ضرر بمصالح الطبقة العاملة وبالثورة الاشتراكية.

+ في أسس العلاقات الأممية بين الأحزاب الشيوعية الثورية.

- لكي تكون ممارسات هذه الأحزاب منسجمة مع متطلبات بناء الأممية الماركسية المنشودة، لابد وان يرتكز خطها السياسي و الأيديولوجي على مفاهيم ذات محتوى طبقي محوره التعبير عن مصلحة الطبقة العاملة وحلفاؤها في البلد المعني وعلى الصعيد الاممي.وهكذا لا يمكن تصور مفاهيم مثل الديمقراطية والسيادة الشعبية، و الإمبريالية و الحرب الإمبريالية خارج مضمون طبقي محدد.

- ففي هذا التصور تحتل مسالة الديمقراطية مكانا متميزا لأنها ديمقراطية تقطع مع الديمقراطية البرلمانية الشكلية والتي تهدف إلى إدامة الرأسمالية وليس تقريب اجلها المحتوم.

إنها ديمقراطية جديدة ذات مضمون اقتصادي واجتماعي يطرح «التملك الاجتماعي للاحتكارات و لكافة وسائل الإنتاج المتمركزة، كما و يطرح التخطيط المركزي و الرقابة العمالية الاجتماعية».(8)

- رفض التكتلات الامبريالية والنضال من اجل فك الارتباط مع القائم منها وهي خطة من اجل إضعاف المنظومة الامبريالية ونسفها من خلال تنظيم مقاومة الطبقة العاملة وحلفائها بتلك البلدان. وهي مناسبة عظيمة للأحزاب الشيوعية لقيادة النضال من اجل توفير شروط دحر الامبريالية في البلد الواحد وتنظيم شروط الانتفاضة على سلطة رأس المال وبناء سلطة العمال.

ثانيا: على صعيد بلدان الرأسمالية التبعية.

في طبيعة التناقض الأساسي في هذه البلدان.

-بفعل التدخل الامبريالي المباشر عبر الاستعمار أو الغير مباشر نشا نمط إنتاج رأسمالي هجين لأنه عبارة عن تمفصل وتداخل مع بقايا أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية وكذلك خضوعه الأساسي إلى الهيمنة الامبريالية مما افقده احد أهم خصائص نمط الإنتاج الرأسمالي كما نشا وتطور في دول المركز الامبريالي ألا وهو تحقق ديناميكية وفعالية التراكم البدائي لرأسمال الأمر الذي يمكنه من تحقيق التطور والانتشار والتوسع. على عكس ذلك فان نمط الإنتاج رأسمالية التبعية خاضع لعملية نزيف تجري بمقتضاه عملية تصدير الإرباح إلى المراكز الامبريالية.وفي قلب نمط الإنتاج هذا قوتين اجتماعيتين تحددان قطبي تناقضه الأساسي وهما الكتلة الطبقية السائدة والمتشكلة من البرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين العقارين من جهة و طبقة عاملة مستنزفة إلى أقصى الحدود في جهة ثانية.

- ولذلك أصبحت الخاصية التي تميز الصراع الطبقي في بلدان الرأسمالية التبعية تتمثل في إن حل هذا التناقض الأساسي لن يتيسر إلا عبر الربط الجدلي للصراع بين العمل المأجور وبين الرأسمال التبعي من جهة وبين الصراع من اجل تحقيق الاستقلال الوطني . والتجربة التاريخية تؤكد أن انجاز هذه المهمة أصبحت من مهام الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء وعموم كادحي المدن.

- ينخرط هذا الصراع ضمن سيرورة ثورية يتحقق عبرها مجتمع ديمقراطي من نوع جديد تكون فيه السلطة بيد الطبقة العاملة وحلفائها التاريخين مجتمع يوفر ويبني شروط الانتقال إلى الاشتراكية.غير ذلك سيكون بمثابة الدوران في حلقة مفرغة تؤسس لمجتمع الاستغلال واستعادة البرجوازية الطفيلية للمبادرة .

- من اجل توضيح ملامح الأحزاب المكونة للأممية الماركسية المنشودة.

- تعتبر الأحزاب الشيوعية المنخرطة في العمل الثوري في بلدان الرأسمالية التبعية من أهم مكونات الأممية المنشودة. لذلك سيكون من الضروري تحديد أهم الملامح لهذه الأحزاب مما سيسهل عملية الفرز وخلق علاقات رفاقية قوية تمضي بالمسلسل الثوري على الصعيد الاممي بعيدا ومتجدرا على الدوام.لان الوضوح السياسي والفكري والاتفاقات على الخطوط الرئيسية في إستراتيجية العمل ستساعد على فرز الرايات وترسم سقف التحالفات.

- أول نقاط التمفصل هي موقف هذه الأحزاب من مسالة السلطة وطريقة الوصول إليها.فهناك من يسعى إلى اقتسام السلطة مع البرجوازية باعتماده آليات الديمقراطية الشكلية تحت مبرر ان الانتقال إلى الاشتراكية يمر من خلال مراحل طويلة تلطف أولا من آفات الرأسمالية.لذا يجب خوض الصراع بلا هوادة ضد الأوهام القائلة بإمكان قيام حكومات تقدمية يمكنها أن تشكل أدوات الانتقال للاشتراكية الأمر الذي تكذبه التجربة التاريخية في تشيلي وغيره.

- ثاني تمفصلات هذا الفرز وهو المرتبط بالتصور للتحالفات التي على الطبقة العاملة تحقيقها واليات ذلك.وهناك أحزاب تتبنى خط الانتقال رأسا إلى الاشتراكية ولا تعترف بضرورة الانتقال عبر مرحلة الديمقراطية الشعبية.

- ثالث تمفصلات هذا الفرز هو طبيعة الموقف من التكتلات الدولية الناشئة

والتي يجب أن ينبني الموقف منها بمدى قطعها مع المصالح الامبريالية.والانخراط في جبهة عالمية من اجل استنهاض مختلف شعوب العالم للنضال ضد الجبهة الامبريالية. ولتوضيح هذه الفكرة نسوق فقرة من مقال لسمير أمين يقول فيه:»... هل يمكن لسلطة الدولة الديمقراطية والشعبية بحق أن تضع في ظل العولمة العالمية الحالية أية سياسات فعالة؟ والجواب الذي قد يتبادر للذهن بالنفي والذي يقتضي الوصول إلى حد أدنى من التوافق غير صحيح، فإحداث تقدمات على المستوى الوطني مصحوب بإقامة هياكل إقليمية فاعلة شرط لا بد منه. وهذه التقدمات يجب أن يكون من أهدافها تفكيك النظام الحالي (أي فك الارتباط) تمهيداً لإقامة نظام آخر يقوم فيما بعد على أسس أخرى ترتبط بتجاوز الرأسمالية. وتنطبق هذه المبادئ على بلدان الجنوب التي قامت بالفعل بتقدمات في هذا الاتجاه في آسيا وأمريكا اللاتينية كما تنطبق على بلدان الشمال. ولكن في هذه الحالة الأخيرة فإن الشرط الضروري وهو تفكيك الهياكل الأوروبية ومنطقة اليورو أولا، بعيد للأسف عن دوائر التفكير العامة حتى بين دوائر اليسار الراديكالي.»(9)

- ربط علاقات أممية مع الأحزاب الشيوعية الثورية في بلدان الرأسمالية الاحتكارية بما يخدم تطور العمل الثوري في تلك البلدان خاصة لما تدرك الطبقات العاملة فيها أن الامبريالية أصبحت عاجزة على كبح نضال شعوب البلدان التابعة

5- في تصور عملي للتقدم في تأسيس الأممية الماركسية المنشودة.

بعد هذا التحديد المقتضب للقضايا التي تبرهن على راهنية تأسيس أممية ماركسية مناضلة وعلى الأهداف منها وعلى ملامح الأحزاب التي ستكون لحمتها، لابد قبل ختم هذه المساهمة من الجواب على السؤال ما العمل من اجل تحقيق هذا التأسيس؟

لا نتفق مع الرأي القائل بان الوقت لازال مبكرا على انجاز هذه المهمة لأننا لم نتأكد بعد ممن سينخرط فيها.

على عكس ذلك نجزم بان عملية تأسيس هذه الأممية يجب أن تجري وسط النضال الاممي ضد الامبريالية ومن اجل تحقيق التغيير الثوري أين ما تواجدت الأحزاب التي تطرح على نفسها مثل هذه المهمات.

كذلك نعتبر أنه يجب أن نشتغل اليوم على تفعيل أوسع الجبهات النضالية ضد الامبريالية سواء على الصعيد العالمي أو القاري أو الجهوي.وفي خضم هذه الجبهات الواسعة تنبني العلاقات النضالية والرفاقية مع الأحزاب الماركسية وتستطيع آنذاك وضع اللبنات الأولى لبناء الأممية الماركسية المناضلة مما سيشكل القوة الطليعية لهذه الجبهات الواسعة التي تشكلت وتطورت بفعل ديناميكية الصراع ضد الامبريالية وحلفائها المحليين.

ومن جهة ثانية لا يمكننا من التقدم في عملية البناء لهذه المهمة إن لم تتأسس على فرز سياسي وأيديولوجي ولذلك لابد من تنظيم الصراع الفكري وخلق آلياته سواء عبر التواصل الإعلامي المتعدد الوسائط اليوم أو عبر المنتديات والمؤتمرات الدولية أو الجهوية.

15/06/2014

مراجع:

(1) انظر وثيقة: حول ضرورة الصراع المشترك للأحزاب الشيوعية عبر استراتيجية ثورية/الحزب الشيوعي اليوناني.
(2) نفس المصدر.
(3) سمير امين : مسار الرأسمالية التاريخية /التوجه الماركسي نحو القارات الثلاث.
(4) انظر وثيقة: حول ضرورة الصراع المشترك للأحزاب الشيوعية عبر استراتيجية ثورية/الحزب الشيوعي اليوناني
(5) نفس المصدر.
(6) نفس المصدر.
(7) نفس المصدر.
(8) نفس المصدر.
(9) سمير امين : مسار الرأسمالية التاريخية /التوجه الماركسي نحو القارات الثلاث.

السيرورات الأربعة بين شروط التحرر وحتمية التنظيم الثوري:

لماذا تصبح السيرورة الرابعة مفتاح التحول التاريخي؟

حسن أوالحاج

لا تنظر الماركسية اللينينية إلى التغيير الاجتماعي باعتباره نتيجة تلقائية للأزمات أو انعكاساً آلياً للتناقضات الاقتصادية، بل تعتبره سيرورة تاريخية تتداخل فيها الشروط الموضوعية مع العامل الذاتي. فوجود الاستغلال والفقر والتفاوتات الاجتماعية لا يؤدي وحده إلى تغيير جذري، لأن الطبقات الشعبية تحتاج إلى الوعي والتنظيم والأداة السياسية القادرة على تحويل معاناتها اليومية إلى قوة تاريخية منظمة.

من هذا المنطلق تكتسي السيرورات الأربعة أهمية استراتيجية في التصور الماركسي-اللينيني، باعتبارها مسارات مترابطة تجمع بين النضال الديمقراطي الشعبي، والتحرر الوطني من التبعية الإمبريالية، وبناء الحركة الجماهيرية المستقلة، ثم بناء الحزب الثوري باعتباره الأداة السياسية التي تمنح لهذه السيرورات الوحدة والاتجاه التاريخي.

إن هذه السيرورات لا ينبغي فهمها كمراحل منفصلة أو خطوات ميكانيكية، بل كجدلية مترابطة؛ فالنضال الديمقراطي يحتاج إلى قوة اجتماعية تحمله، والتحرر الوطني يحتاج إلى طبقات شعبية واعية بمصالحها، والحركة الجماهيرية تحتاج إلى رؤية سياسية وتنظيم قادر على تحويلها إلى قوة تغيير. ومن هنا تبرز الأهمية المركزية للسيرورة الرابعة، أي بناء الحزب الثوري، باعتبارها الحلقة التي تربط بين الوعي والممارسة، وبين النضالات اليومية والمشروع التاريخي للتحرر.

ينطلق التحليل الماركسي من أن الدولة في المجتمع الطبقي ليست جهازا محايدا يقف فوق الصراعات الاجتماعية، بل هي تعبير عن موازين القوى بين الطبقات، وأداة تستخدمها الطبقات المسيطرة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية. وفي الحالة المغربية، فإن فهم طبيعة الدولة يقتضي تحليل البنية المخزنية باعتبارها شكلا تاريخيا لإعادة إنتاج الهيمنة، يقوم على تداخل السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية للرأسمال التابع والكمبرادور.

لهذا فإن المعركة الديمقراطية لا يمكن اختزالها في إصلاحات شكلية أو في تغيير حكومات داخل نفس البنية، بل هي معركة من أجل تحرير المجتمع من آليات الاستبداد والهيمنة، وتمكين الجماهير من التنظيم والمشاركة الفعلية في تقرير مصيرها. فالديمقراطية من منظور ماركسي لا تعني فقط الحق في التصويت، بل تعني امتلاك الطبقات الشعبية للقدرة على التأثير في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لكن النضال الديمقراطي يبقى محدوداً إذا لم يرتبط بالتحرر من التبعية الإمبريالية. فقد أكد لينين أن الإمبريالية ليست مجرد احتلال مباشر، بل هي نظام عالمي للرأسمالية يقوم على السيطرة الاقتصادية، وتصدير رؤوس الأموال، وإخضاع البلدان التابعة لمصالح المراكز الرأسمالية الكبرى.

ومن هذا المنظور، فإن الاستقلال السياسي لا يكتمل دون استقلال اقتصادي حقيقي. فالبلدان التابعة تظل مقيدة بعلاقات غير متكافئة تجعل اقتصادها موجها لخدمة مصالح الرأسمال العالمي. كما أن البرجوازية التابعة، بحكم ارتباطها بهذه المصالح، لا تستطيع قيادة مشروع تحرر جذري، لأنها تستفيد من استمرار علاقات التبعية.

لذلك فإن الطبقة العاملة والجماهير الكادحة تصبح صاحبة المصلحة التاريخية في إنجاز تحرر وطني ديمقراطي يضع حدا للاستغلال والتبعية، ويفتح الطريق أمام بناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية.

غير أن الجماهير لا تتحول تلقائياً إلى قوة قادرة على تغيير الواقع. فالمعاناة الاجتماعية وحدها لا تنتج وعياً طبقياً، بل تحتاج إلى تجربة نضالية وتنظيم وتأطير سياسي. ولهذا فإن بناء الحركة الجماهيرية المستقلة يشكل سيرورة أساسية، لأنها تسمح بتحويل النضالات اليومية ضد الغلاء والبطالة والتهميش والاستغلال إلى مدرسة للوعي والتنظيم.

فالنضالات المطلبية، رغم أهميتها، تبقى معرضة للاحتواء إذا لم ترتبط بتحليل جذور الأزمة وبمشروع سياسي بديل. وهنا يظهر الفرق بين الاحتجاج العفوي والنضال المنظم؛ فالاحتجاج يعبر عن الغضب، بينما التنظيم يحول هذا الغضب إلى قوة قادرة على تغيير موازين القوى.

ومن هنا تبرز مركزية السيرورة الرابعة: بناء الحزب الثوري. فالتجربة التاريخية أثبتت أن الطبقات المستغلة، مهما كانت نضالاتها قوية، تحتاج إلى أداة سياسية تجمع التجارب وتبلور الوعي وتحدد الاتجاه الاستراتيجي. وقد أكد لينين أن الحزب الثوري ليس بديلاً عن الجماهير، بل هو أداتها الواعية لتنظيم قوتها وتطوير قدرتها على الفعل التاريخي.

إن الحزب الثوري ليس حزباً انتخابياً بالمعنى الضيق، ولا تنظيماً مغلقاً على ذاته، بل هو تنظيم طبقي يرتبط بالعمال والكادحين، ويجمع بين النظرية والممارسة، وبين التكوين الفكري والعمل الميداني. ومهمته الأساسية هي بناء الوعي الطبقي، وإنتاج الكوادر، وربط المعارك الجزئية بالأفق العام للتحرر الاجتماعي.

إن تقوية السيرورة الرابعة تفرض تجاوز الإشكالات التي عانى منها اليسار تاريخياً، من ضعف الارتباط بالجماهير، وتراجع التأطير السياسي، والفصل بين الخطاب والممارسة. فالحزب الثوري لا يبنى فقط في الاجتماعات الداخلية، بل داخل المجتمع، في أماكن العمل، والأحياء الشعبية، وبين الشباب والنساء وسائر الفئات المتضررة من النظام القائم.

كما أن بناء هذه الأداة يتطلب ديمقراطية داخلية حقيقية، وتكويناً ماركسياً مستمراً، وقدرة على قراءة الواقع المتغير وتطوير التكتيكات المناسبة دون التخلي عن الأهداف الاستراتيجية.

وترتبط السيرورة الرابعة كذلك بالأممية البروليتارية، لأن الرأسمالية نظام عالمي، ومقاومتها تحتاج إلى وحدة نضالات العمال والشعوب المضطهدة. فالأممية لا تلغي القضايا الوطنية، بل تجعل التحرر الوطني جزءا من معركة عالمية ضد الاستغلال والهيمنة.

إن الواقع المغربي الراهن، بما يعرفه من تعمق الفوارق الطبقية، وهيمنة الريع، وتراجع الخدمات العمومية، وأزمة الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية، يؤكد الحاجة إلى مشروع تغييري شامل. لكن تجاوز هذه الأزمة لا يتم فقط بتشخيص الاختلالات، بل ببناء القوة السياسية القادرة على تحويل التناقضات إلى فعل.

الطريق من ‹دير البلح› إلى ‹مواصي خانيونس!؟....

أكرم الصوراني

الباص مُتهالك على هيئة صفيحه من تنك أكل عليها الصدأ وشرب وتكرّع، بدون زجاج أمامي ومن دون باب يشبه كل وسائل النقل ما عدا الباصات!

في مقدمته بشكير برتقالي مشحّر مبلول وبالي يضعه السائق على رقبته وفي مؤخرته جثة ماتور مشبوه قابل للاشتعال والسُّعال كل خمس دقائق وكل دقيقه يسعُل كل الرّكاب!

يَحُد الباص من اليمين غابة من الخيام ومن اليسار لوحة فنيّة من القمامة يكاد يعجز أشهر روّاد الفن التجريدي عن رسم لوحة مثلها، ومن الوسط بركة من العرق، وطابور من كائناتٍ مُنهَكه تحاول تعبئة ‹جلانات ميّه حلوة› وسط نهر من المجاري في مشهد اعتيادي لم يَعُد مَثاراً لشفقة العين التي اعتادت وتعوّدت المشهد أو كما قال الراحل ممدوح عدوان ‹نحن لا نتعوّد يا أبي إلا إذا مات شيء فينا، وتصوَّر حجم ما مات فينا حتى تعوَّدنا على كل ما حولنا!..›

كانت الطريق كفيله بانحناء ظهري وتقوّسه بعد أن تَخدَّرَت مؤخرتي التي دخلت في غيبوبة بعد جلوس لساعتين على خشبة حقيرة داخل هيكل الباص البدائي!

المهم وبينما الباص يقف بين الفينة والأخرى لتحميل كائنات حيّة معنا يطل كائن حي على هيئة شاب وسيم أبيض الوجه يقف على عتبة العشرين من العمر وعلى عتبة السبعين بعد الحرب يَعرض رشفات صغيرة من ‹مياه مَعدنيّه› للبيع ‹ميّه متلجه ب٢شيكل› صغر حجم الرشفه يساوي أقلّ بكثير من سعرها لكن العطش كافر، فليس الجوع وحده المُلحد..!

اشتريت وأغلب الركاب رشفة ماء ورجل ستيني العمر من شدّة الزحمة في الباص وجدّته يجلس في وجهي يَحمل في يده سيجارة كما لو كان يَحمل طفل خداج مولود حديثا يضَعها في فمه ولا يُشعلها ويُتَمتم في أُذُن صديقه ‹راح أموت يا زَلمة مش قادر أوقفه وسعره كفر..!›

قصف مزاج النّاس عنيف جداً، ولا أمل بإدخال السجائر وانخفاض أسعارها، ولا أمل بفتح المعبر، ولا أمل بوقف الحرب في المدى المنظور، ولا أمل بشيء، حتى أغلب الذين ألتقيهم نَهَشَهُم اليأس والإحباط والعجز كما بدأ مؤخراً ينهشني على غفله، ويبدو أن ‹رَبّنا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِه› القول الفصلَ في هذا الفصل المَرعب من بقايا الحياة في غزّة!

الناس هنا تتزاور وتقطع مسافات كبيرة في وسائل نقل بدائية وبالية في محاولة بائسه للبحث عن العيد!

فرحة العيد ماتت.. شيعناها في عيد الفطر الفائت والأضحى الفائت وما قبل قبل الفائت، كل ما في الامر أن الناس تفتح جروحها وثيابها وأكلاتها وحياتها وصورها القديمة على الموبايل وتواسي جراحات بعضها، تعزّي بعضها، تَندُب حظّها، تَنبُش ذكرياتها وأشياءها واشلاءها وشهداءها وتَسردُ أوجاعها التي تبدأ ولا تنتهي إلا مع قصف فجائي وهروب اضطراري يَهرُب فيه الكلام من الكلام ويَهرُب فيه اللقاء إلى العزاء!

حتى الذهاب للبحر لم يعد من باب العيد أو الفُسحَه أو ‹الطشّه› أو الاستجمام، هو مَحض استحمام وغسيل ومَحض هروب من الخيبه!

على طول الطريق الساحلي يلفت شعرَك انتشار ‹صالونات حلاقة› في الخيم لا علاقة لها بالصالونات ولا بالحلاقة، والغريب أن الناس مازالت تحلق في غزّة حتى بعد أن حلق العالَم لهم على النّاشف!

المختبرات الطبية هي الأخرى في الخيم، والفحوصات فيها متطورة وأسهل بكثير من المختبرات الحديثة فالفيروس يكون بانتظارك والجرثومة تقوم باستقبالك على أوسخ وجه تحتضنهم وتستلمهم مباشرة دون حاجتك لطباعة نتائج التحليل!

الصيدليات على قارعة الطريق، وأكثر ما لفت انتباهي ليس الأدوية التي تُباع دون رقابة وتحت أشعة الشمس، بقدر ما لفتني طفل بائس أشحب الوجه يبيع بعض أشرطة الاكامول داخل كرتونة من كراتين المساعدات والى جانب الاكامول مُربّعات فضيّه تلمع مع الشمس عرفتها من أول نظرة وقررت أن أستغل وقوف الباص وأستهبل كالعادة وأسأل الطفل ‹شو هاد!› فأخبرني أنها ‹بلالين للبيع..›

‹التلاتة باتنين شيكل..› ابتسمت وابتسم الطفل واشتريت ثلاثة منها لا لشيء سوى لتوثيق الحدث، وتفاجأت أنها مُنتشرة في الشوارع وأن ‹البلّون› على حد وصف الصغير أو ‹الكوندوم› كما يخجل البعض من اسمه يأتي في المساعدات التي تصل الى غزّة وكأنّها محاولة خبيثه لوأد الصراع الديمغرافي المحظور ممارسته أصلاً داخل حدود الخيمة!

المهم أن مؤخرتي رغم القيام تَخدَّرَت من شدّة الجلوس ويبدو أن طريق تحررها مازال طويل ومرير بعد هذه الرحلة القاسية!

في الخلفية صوت راديو الباص ينقل الأخبار عن إحدى الاذاعات التي تنقل عن إحدى الفضائيات أن قصفاً عنيفاً يستهدف خيام النازحين وجميع من في الباص ينظر الى شحن ‹نص نقل› مُسرع كاد من سرعته يصطدم بنا وَزاموره يكاد لا يتوقف عن البكاء وثلاثة شبان داخله في وضعية الوقوف يحيطون برابع يضغط على صدر سيدة ترتدي جلابيه مُزركشه مُمَدَّدَة داخل الشحن وصرخته تمتد على طول ساحل غزّة.. ‹بسرعة عةعةعة..› الشحن مُسرع جداً وصوت الشاب انخفض جداً.. جداً ولم يعد يسمعنا أحد!

جوالي يرن.. التهيت بالمكالمة، والتهى الركاب بدفع الأجرة، والتهى السائق بلم الأجرة والتهى كل شيء..

عن الموقف الوطني والمجتمعي المطلوب

وسام الفقعاوي

لقد دأبت الأدبيات الثورية على التأكيد بأن الثورة ليست فعلًا عفويًا أو اعتباطيًا أو عاطفيًا أو محطة من محطات الغضب العابرة، بل ذهبت هذه الأدبيات للقول بأن الثورة علم، لهذا فهي فعل واع، يحدد بدقة تناقضه الرئيسي وعدوه المركزي واتجاه بوصلته السياسية، وفي ظل الواقع الخاص الذي يعيشه قطاع غزة، جراء حرب الإبادة والتدمير المنهج لمقومات العيش والحياة، يصبح السؤال الأساسي: ضد من يجب أن يُوجه الغضب الشعبي؟ وهل تحتمل غزة المزيد من الاحتقان الداخلي وإضافة معاناة فوق القائمة؟ ولمصلحة من التحريض ضد أفراد الأجهزة الشرطية الذين تلاحقهم طائرات العدو من مكان لآخر، حتى يصل أحد الداعين لما يسمى بثورة 26 يونيو بالتهديد بنشر قوائم أسمائهم؟!

لقد أفادتنا القراءات والتجارب التاريخية أن الأوضاع والظروف الاستثنائية تحتاج إلى أعلى درجات الحذر والدقة والحكمة، والسؤال الإضافي هنا: لمصلحة من دفع الأوضاع نحو المزيد من الانقسام والاحتقان أو الاحتراب الداخلي الذي لن يستفيد منه أحد سوى الاحتلال وأعوانه وميليشياته؟!

إزاء ذلك، فإن المطلوب من القوى الوطنية والمجتمعية - رغم كل ملاحظاتنا السلبية على واقعها وأدائها - أن تتخذ موقفًا واضحًا ومحددًا من تلك الدعوة ومن يقف خلفها؛ فالوضع القائم كما الأهداف المعلنة لما يسمى بالحراك أو الثورة والتي أكدت أقطاب من حكومة العدو توفير الدعم له/ا، لا تحتمل أي مواقف ملتبسة أو غامضة، فهذه مسؤولية وطنية وتاريخية تقع على عاتقها، ولا يجب أن تتخلى عنها، حتى لا نصل لما لا يُحمد عقباه، بتحقيق المزيد من أهداف الإبادة الصهيونية، ولكن هذه المرة بأيدي داخلية؛ فالموقف الثوري الحقيقي - في هذه اللحظة - لا ينفصل عن حماية الجبهة الداخلية وصون وحماية السلم الأهلي وتعزيز مقومات وعوامل الصمود في مواجهة العدوان والإبادة متعددة الأهداف والأشكال والممارسات.

إن الموقف الثوري الصحيح ليس إشعال الفتنة والاحتراب الداخلي، بل توجيه الغضب الشعبي نحو مواجهة الإبادة المستمرة منذ ثمانين سنة وسببها الأساسي والمباشر، أي العدو الصهيوني، وحماية وحدة الشعب باعتبارها أحد أهم أسلحة النضال والصمود الفلسطيني، دون اغفال أو تجاوز أزمة الواقع السياسي الفلسطيني الذي يحتاج منا للمساءلة والنقد والمراجعة الجريئة والهادفة والتي تُقدر اللحظة التاريخية الفارقة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني.

- خان يونس - غزة.

حين تصرخ القرى في صمت: الهامش يُنذر بالانفجار

أبوعلي بلمزيان

في عمق المغرب المهمل، في هوامش الجغرافيا التي نُزعت عنها صفة المواطنة والتنمية، ترقد القرى المغربية كجراح مفتوحة على زمن الدولة الطبقية. لا شيء في هذه المناطق يدل على أن الزمن يتقدم. الماء الصالح للشرب حلم، الكهرباء ترف، الإنترنت رفاهية غير مفهومة، المدرسة حفر مهجورة، المستوصف جثة باردة بلا روح ولا دواء، والطريق حفرة نحو العزلة. كل شيء هناك يدل على أن هذا الوطن مبني على مفارقة مريرة: أقلية تعيش في فضاء التنمية، وأغلبية تُركت فريسة الفقر والتهميش، لأن الدولة الرأسمالية اختارت، منذ عقود، أن تحابي المركز وتخون الهامش.

القرى اليوم تعيش احتقانا صامتا. صمتها ليس رضا، بل كتمان غضب. غضب لم يعد قابلا للاحتواء، لا بقمع البوليس ولا بمساحيق الإعلام الرسمي. هو غضب تراكم لعقود من التفقير المنهجي والتمييز المجالي والتخلي الكامل عن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها. ومَن يظن أن هذا الصمت أبدي، فهو لا يفهم قوانين التاريخ ولا ديناميات الصراع الطبقي. فالساكنة التي رُحّلت قسرا إلى المدن بحثا عن لقمة عيش، والتي تُرك من تبقى منها في العراء بلا بنية تحتية ولا أبسط شروط الكرامة، بدأت تدرك أن لا مفر من الانفجار، وأن لا جدوى من انتظار وعود الإصلاح في دولة تتحالف فيها السلطة مع رأس المال ضد الفقراء.

إن من يزعم أن المغرب يسير نحو التنمية الشاملة، يكذب على نفسه قبل أن يكذب على الشعب. أي تنمية هذه التي لا تصل إلى قرى لا ماء فيها ولا طرق؟ أي إصلاح هذا الذي يرفع شعارات الدولة الاجتماعية بينما سكان الجبال يقطعون كيلومترات من أجل قنينة ماء أو حبة دواء؟ الحقيقة الصادمة أن هذا النظام لا يريد تنمية القرى، لأنه ببساطة لا يخدم مصالحه. قرى قوية تعني مواطنين أحرارا، وتعني توزيعا عادلا للثروة، وتعني نهاية الريع الانتخابي الذي تستثمر فيه الدولة وأذرعها السياسية لتجديد شرعيتها الزائفة.

الحكومة الحالية، ككل الحكومات التي سبقتها، لا تملك مشروعا حقيقيا للعدالة المجالية، لأنها لا تؤمن بها. هي تُدير الأزمة، لا تُعالج جذورها. تُقدم وعودا فوقية في الرباط، وتُوكل التنفيذ إلى إدارات محلية غارقة في الزبونية والفساد وقلة الكفاءة. يتم التعامل مع القرى كمجال للتفريغ، لا كفضاء للعيش. كل ما يهمها هو ضمان الهدوء الاجتماعي حتى تمر اللحظة الانتخابية أو تمر صفقة تنموية معينة في مركز من المراكز. أما العطش، والفقر، والعزلة، وغياب التعليم والصحة، فتُترك لتقضي على ما تبقى من أمل في هذه المناطق.

وحين نتحدث عن الخصاص، فنحن لا نتحدث عن تفاصيل ثانوية. نحن نتحدث عن مأساة تاريخية تُعاد كل يوم: أطفال يمشون ساعات للوصول إلى مدرسة بلا أساتذة، نساء يلدن في ممرات المستوصفات أو على حواف الطرقات، شباب لا يملكون حتى بطاقة تعريف، لأن أقرب قيادة تبعد عشرات الكيلومترات. نتحدث عن مواطنين خارج التغطية، ليس فقط التغطية الصحية، بل خارج التغطية السياسية والاجتماعية والرمزية.

كل هذا يحدث في بلد يراهن على تنظيم كأس العالم، ويحتفي بمشاريع كبرى لا تصل انعكاساتها إلا إلى أقلية محظوظة في المدن. بلد يُنفق الملايير على الترويج لصورته الخارجية، ويعجز عن تعبيد طريق تؤدي إلى قرية منكوبة في الجنوب أو الشرق أو الجبال. بلد يبني التحالفات مع الإمبريالية الاقتصادية العالمية، ويهمل شرطه الداخلي الأول: شعبه.

ولأن الصبر الاجتماعي ليس بلا نهاية، فإن ما يُخزن اليوم في ذاكرة القرى هو مادة قابلة للاشتعال. لا أحد يمكنه أن يتنبأ بلحظة الانفجار، لكنها آتية لا محالة. لقد رأينا ما حدث في الريف وجرادة، وكيف حاول النظام أن يطمس الغضب بالقمع والتشويه والتخوين. لكن الحقيقة أبقى من كل دعاية: ما دام التهميش قائما، فالتمرد قادم. وما دامت الدولة تنكص عن التزاماتها، فإن الهامش سيبحث عن لغته الخاصة، عن صوته، عن فعله الثوري.

إن هذا البلد لن يستقيم حاله ما لم تُسترد القرى كفضاء للكرامة. وما لم يُحاسب هذا النظام على عقود من الخيانة المجالية والاجتماعية. فلا وطن بدون قرى حية، ولا عدالة بدون إنهاء هذا التفاوت البشع بين المركز والهامش. وليعلموا أن من يزرع القهر، لن يحصد إلا التمرد.

ولأن الشعب لا يتوسل الحلول، بل يفضح جوهر الاختيارات، فإن المطلوب ليس ترقيع السياسات العمومية، بل إسقاط منطقها. المطلوب هو القطع مع الرأسمالية النيوليبرالية التي ترى في القرى أسواقا صغيرة أو فضاءات متخلفة، وليست كيانا مواطنيا يستحق الحياة. المطلوب هو مشروع وطني ديمقراطي شعبي، يضع العالم القروي في قلب الاهتمام، لا في هامش الشعارات.

إن المطلوب اليوم هو إعلان حالة طوارئ اجتماعية في القرى المغربية، تُعبّأ لها كل الطاقات، لا لإنقاذ صورة الدولة، بل لإنقاذ المجتمع من التفكك. يجب أن تُخصص ميزانيات استثنائية للماء، للطرق، للمدارس، للمراكز الصحية، لشبكات الاتصال، ويجب أن يُفتح حوار حقيقي مع الساكنة، لا لقاءات صورية لامتصاص الغضب. يجب أن تُربط القرى بالحياة، لا أن تُترك في التيه.

إن القرى لا تطلب معجزات، بل تطلب الحد الأدنى من الكرامة. تطلب أن يُعامل أبناؤها كباقي أبناء هذا الوطن. تطلب أن يُنصت لصوتها لا لصدى الباطرونا والمستثمرين الكبار. تطلب أن تُعامل كجزء من المغرب لا كمجرد امتداد رمزي له. لكن من يُنصت في هذا النظام لمن لا يملكون سوى صراخهم الداخلي؟

وحين تصرخ القرى في صمت، فإنها تقول لنا جميعا: إننا على حافة الانفجار، ليس لأننا نريد الفوضى، بل لأننا سُحقنا تحت عجلة التمييز والخذلان. ومن لا يقرأ هذا الصمت بوصفه علامة سياسية كبرى، فهو لا يرى شيئا. أما نحن، أبناء اليسار الجذري، فإننا نضع الهامش في صلب نضالنا، لا لأننا نمارس التعاطف، بل لأننا نؤمن أن الثورة تبدأ من هناك، من القاع، من القرية، من الجبل، من ذلك الطفل الذي يمشي في الطين حاملا حقيبته، ولا يعرف إن كانت المدرسة ستفتح أبوابها أو لا.

إن هذا البلد لن يستقيم حاله ما لم تسترد القرى كفضاء للكرامة. وما لم يُحاسب هذا النظام على عقود من الخيانة المجالية والاجتماعية. فلا وطن بدون قرى حية، ولا عدالة بدون إنهاء هذا التفاوت البشع بين المركز والهامش. وليعلموا أن من يزرع القهر، لن يحصد إلا التمرد.

عاملات الكابلاج في المغرب: وجه آخر للاستغلال الطبقي

الطالبة ر. خ

يشكل قطاع صناعة الكابلاج بالمغرب أحد أبرز القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير، إذ يحتضن عشرات المصانع التي تنتج الأسلاك والتجهيزات الكهربائية الخاصة بصناعة السيارات والطائرات، وتشغل عشرات الآلاف من العمال والعاملات، خاصة النساء الشابات. وقد تحول هذا القطاع خلال العقدين الأخيرين إلى ركيزة من ركائز الاقتصاد المغربي، بفضل الامتيازات الضريبية واللوجستية التي تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب. غير أن هذا النجاح الاقتصادي يخفي وراءه واقعا اجتماعيا قاسيا تعيشه عاملات الكابلاج، اللاتي يتحملن الجزء الأكبر من كلفة الأرباح التي تجنيها الشركات متعددة الجنسيات.

تتميز اليد العاملة في هذا القطاع بكونها نسائية في الغالب، إذ تفضل الشركات تشغيل النساء بسبب انخفاض الأجور، وسهولة فرض الانضباط عليهن، وانتشار البطالة في صفوفهن. وتُقدَّم هذه السياسة باعتبارها مساهمة في «تمكين المرأة»، بينما تعكس في الواقع توظيفاً للفوارق الاجتماعية والنوعية من أجل تعظيم الأرباح.

تعمل عاملات الكابلاج في ظروف تتسم بالإيقاع السريع والإنتاج المكثف، حيث يتوجب عليهن إنجاز عدد محدد من القطع في كل ساعة، تحت مراقبة صارمة من المشرفين. ويؤدي هذا الضغط المستمر إلى الإرهاق الجسدي والنفسي، كما يتسبب في أمراض مهنية عديدة، مثل آلام الظهر والمفاصل، والتهابات الأوتار، والإجهاد البصري. ورغم ذلك، فإن الاعتراف بهذه الأمراض وتعويض المتضررات عنها يظل محدوداً.

من منظور طبقي، لا يمكن فهم هذا الواقع إلا باعتباره شكلاً من أشكال الاستغلال الطبقي. فالرأسمال لا يشتري عمل العاملات، بل يشتري قوة عملهن بأجر يقل عن القيمة التي ينتجنها فعلياً. والفرق بين قيمة الإنتاج والأجور هو فائض القيمة، الذي يمثل مصدر أرباح الشركات. وكلما ارتفعت الإنتاجية دون تحسين الأجور أو ظروف العمل، ازداد حجم هذا الاستغلال.

ويتعزز هذا الوضع بفعل المنافسة الدولية بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فالمغرب يروج لانخفاض تكلفة اليد العاملة باعتبارها ميزة تنافسية، ما يدفع إلى الإبقاء على الأجور في مستويات متدنية، والحد من المطالب الاجتماعية. وهكذا تصبح العاملات وسيلة لجذب الرساميل، بدل أن يكن المستفيدات من الثروة التي يساهمن في إنتاجها.

كما تواجه العاملات صعوبات في ممارسة حقهن النقابي. فمحاولات التنظيم النقابي كثيرا ما تصطدم بالضغوط الإدارية أو التهديد بالطرد أو النقل التعسفي، وهو ما يضعف القدرة الجماعية على الدفاع عن الحقوق. وفي المقابل، تستفيد الشركات من الاستقرار الاجتماعي الذي تفرضه هذه الممارسات لتحقيق مزيد من الأرباح.

ولا تقتصر معاناة عاملات الكابلاج على المصنع، بل تمتد إلى الحياة اليومية. فالأجور المحدودة لا تكفي لمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف السكن والنقل والمواد الأساسية. وتتحمل العديد من العاملات مسؤولية إعالة أسرهن، ما يجعلهن عرضة لمزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، في ظل غياب حماية اجتماعية كافية.

إن تحسين أوضاع عاملات الكابلاج لا يقتصر على الزيادات في الأجور، رغم أهميتها، بل يقتضي مراجعة شاملة لسياسات التشغيل والاستثمار، وربط التنمية الصناعية باحترام الحقوق الاجتماعية والنقابية. كما يستدعي تعزيز التفتيش على ظروف العمل، والاعتراف بالأمراض المهنية، وضمان المساواة في الأجور والفرص، واحترام الحرية النقابية.

إن تجربة عاملات الكابلاج تكشف التناقض القائم بين ازدهار المؤشرات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية لفئة واسعة من المنتجين الحقيقيين للثروة. فكلما ارتفعت صادرات القطاع وأرباح الشركات، بقيت العاملات يواجهن هشاشة الأجور، وقسوة ظروف العمل، وضعف الحماية الاجتماعية. ومن هنا، فإن أي مشروع تنموي حقيقي لا يمكن أن يقاس فقط بحجم الاستثمارات والصادرات، بل بقدرته على ضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية للطبقة العاملة، وفي مقدمتها النساء العاملات اللواتي يشكلن العمود الفقري لهذا القطاع.

غريتا تونبرغ: صوت جيل يواجه أزمة المناخ، ويفضح الطبيعة المتوحشة للصهيونية

قبل أن تنقل اهتمامها وإشعاع صوتها نحو الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني، وتفضح جرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري، كان اسم غريتا تونبرغ قد برز خلال السنوات الأخيرة بوصفها واحدة من أشهر الناشطات البيئيات في العالم، بعدما تحولت من تلميذة سويدية تحتج منفردة أمام البرلمان إلى رمز عالمي للحركة المناخية. وقد أثارت مواقفها الصريحة وحملاتها المتواصلة نقاشات واسعة بين مؤيد يرى فيها صوتا صادقا يدافع عن مستقبل البشرية، ومعارض يعتبر أن خطابها يتسم بالمبالغة أو يخضع للاستغلال السياسي. لكن، بصرف النظر عن اختلاف المواقف منها، فإن تأثيرها في النقاش العالمي حول التغير المناخي أصبح حقيقة يصعب إنكارها.

ريم. ت

ولدت غريتا تينتين إليونورا إرنمان تونبرغ في العاصمة السويدية ستوكهولم يوم 3 يناير 2003، في أسرة معروفة في الأوساط الثقافية؛ فوالدتها مغنية أوبرا ووالدها ممثل. منذ طفولتها أبدت اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة، غير أن نقطة التحول الحقيقية جاءت عندما تعرفت في المدرسة إلى تقارير العلماء حول الاحتباس الحراري وارتفاع درجات حرارة الأرض. وقد صرحت لاحقاً بأن معرفتها بهذه المعطيات العلمية جعلتها تتساءل عن سبب عدم تعامل الحكومات مع الأزمة بالجدية التي تقتضيها.

في عام 2018، وبينما كانت في الخامسة عشرة من عمرها، قررت القيام بخطوة غير مسبوقة. فقد امتنعت عن الذهاب إلى المدرسة كل يوم جمعة، وجلست أمام البرلمان السويدي حاملة لافتة كتب عليها «إضراب مدرسي من أجل المناخ». كان هدفها الضغط على الحكومة السويدية من أجل الالتزام بشكل أكبر بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

في البداية لم يكن يلتفت إليها سوى عدد قليل من المارة والصحفيين، لكن صورها سرعان ما انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لتتحول مبادرتها الفردية إلى حركة عالمية عرفت باسم «أيام الجمعة من أجل المستقبل». وخلال أشهر قليلة، بدأ ملايين التلاميذ والطلبة في عشرات البلدان بتنظيم إضرابات مدرسية أسبوعية للمطالبة بسياسات بيئية أكثر جرأة.

لم تعتمد غريتا على الخطابات العاطفية فقط، بل كانت تستند باستمرار إلى التقارير العلمية الصادرة عن الهيئات المختصة بالمناخ. وكانت تكرر أن السياسيين يستمعون إلى المصالح الاقتصادية أكثر مما يستمعون إلى العلماء، وأن الأجيال القادمة ستتحمل نتائج هذا التقاعس.

وقد بلغت شهرتها العالمية ذروتها سنة 2019 عندما ألقت خطاباً أمام قمة الأمم المتحدة للمناخ في نيويورك. في ذلك الخطاب وجهت انتقادات شديدة إلى قادة العالم بسبب، حسب رأيها، عدم اتخاذهم الإجراءات الكافية لمواجهة الأزمة المناخية. وانتشرت عبارتها الشهيرة «كيف تجرؤون؟» في مختلف وسائل الإعلام، لتصبح رمزاً لغضب الشباب من بطء الاستجابة السياسية للتغير المناخي.

حرصت غريتا أيضاً على أن تنسجم حياتها الشخصية مع المبادئ التي تدافع عنها. فقد امتنعت عن السفر بالطائرة قدر الإمكان بسبب انبعاثاتها الكربونية، واختارت في إحدى المرات عبور المحيط الأطلسي على متن قارب يعمل بالطاقة النظيفة للمشاركة في مؤتمر المناخ بالأمم المتحدة، في خطوة لفتت الأنظار إلى ضرورة الحد من التلوث الناتج عن وسائل النقل.

حصلت تونبرغ على عشرات الجوائز والتكريمات الدولية، كما رُشحت عدة مرات لنيل جائزة نوبل للسلام، وأدرجتها مجلة «تايم» ضمن أكثر الشخصيات تأثيراً في العالم، واختارتها «شخصية العام» سنة 2019، لتصبح أصغر شخص ينال هذا اللقب في تاريخ المجلة.

غير أن مسارها لم يخل من الانتقادات. فقد اتهمها بعض السياسيين والإعلاميين بأنها تبسط قضايا معقدة، أو أنها تقدم حلولاً غير واقعية، بينما اعتبر آخرون أن بعض الأحزاب والحكومات توظف صورتها لخدمة أجندات سياسية. في المقابل، يرى مؤيدوها أن هذه الانتقادات تهدف إلى صرف الانتباه عن جوهر القضية، وهو الخطر الحقيقي الذي يمثله التغير المناخي على مستقبل البشرية.

وفي السنوات الأخيرة، اتسع نشاط غريتا ليشمل قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، معتبرة أن أزمة المناخ لا يمكن فصلها عن قضايا الفقر والاستغلال والحروب. وقد عبرت في مناسبات عديدة عن تضامنها مع الشعوب المتضررة من النزاعات والكوارث البيئية، ورأت أن الفئات الفقيرة هي الأكثر تضرراً من آثار التغير المناخي رغم أنها الأقل مساهمة في إنتاج الانبعاثات.

كما أثارت مواقفها المتعلقة بالحرب على غزة اهتماما واسعاً، إذ دعت إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، معتبرة أن العدالة البيئية لا تنفصل عن العدالة الإنسانية. وقد أثارت هذه المواقف ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض، لكنها أكدت أنها ترى الدفاع عن حقوق الإنسان جزءاً من رسالتها العامة.

من منظور اجتماعي، يمكن القول إن تجربة غريتا تونبرغ تعكس صعود جيل جديد من الناشطين يعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي، ويضغط على الحكومات من خارج الأطر الحزبية التقليدية. كما أن نجاحها في تعبئة ملايين الشباب يبرز تنامي الوعي العالمي بخطورة التغير المناخي، وبأن القضية لم تعد مجرد شأن بيئي، بل أصبحت قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية تمس مستقبل البشرية.

لقد نجحت غريتا في تحويل قضية المناخ من موضوع يقتصر على المؤتمرات العلمية إلى قضية رأي عام عالمي، وأجبرت الحكومات ووسائل الإعلام على منحها مساحة أكبر في النقاش السياسي. ورغم أن السياسات الدولية لم تحقق بعد الأهداف التي يطالب بها العلماء، فإن الحراك الذي ساهمت في إطلاقه جعل من الصعب تجاهل الأزمة المناخية أو تأجيل مواجهتها.

وفي النهاية، سواء اتفق المرء مع جميع مواقف غريتا تونبرغ أم اختلف معها، فإنها تمثل نموذجاً لناشطة استطاعت، وهي في سن مبكرة، أن تؤثر في النقاش العالمي وأن تحشد ملايين الشباب حول قضية يعتبرها كثير من العلماء التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية خلال القرن الحادي والعشرين. وسيظل اسمها مرتبطا بمرحلة تاريخية أصبح فيها النضال من أجل المناخ جزءاً أساسياً من النضال من أجل مستقبل أكثر استدامة وعدالة.

تحت الخوذة (22)

ناصر احساين

فاتح ماي: حين التقينا بعمال آخرين من مختلف القطاعات

داك الليل، ما كانش ساهل.كل واحد رجع لدارو، ولكن الفكر بقى معلق فداك النهار ديال فاتح ماي...الوجوه، الشعارات، الهضرة ديال العمال من قطاعات أخرى...والسؤال اللي بقى كيدور في الدهن ديالي : واش نبقاو غير في الورش ... ولا نديرو خطوة لقدّام؟

اليوم الموالي من بعد فاتح ماي... الورش تبدّل من الداخل رجعات نفس الضوضاء، نفس الخدمة نفس تمارة ...ولكن ماشي نفس التفكير.

فوقت الاستراحة، ما تسناوش حتى شي واحد يقول ليهم "نجتمعو"...تجمعو بوحدهم في البلاصة المعتادة

فاطمة كانت هادئة، ولكن باين عليها أنها كانفكر او شي حاجة شاغلاها خرجات الدفتر اللي حتى ولّات معروفة ب مولات الدفتر ... ولكن هاد المرة قالت:

«البارح شفنا حاجة كبيرة... ودابا خاصنا نقررو:واش نبقاو غير مجموعة ديال هاد الورش... ولا نوليو جزء من شي حاجة أكبر؟»

عبد القادر قال بسرعة:»أنا كنقول خاصنا نخرجو لبرّا... نتلاقاو مع دوك الناس اللي شفنا.او اللي تواصلنا معاهم «

خديجة زادت:»ماشي غير نتلاقاو... خاصنا نبقاو على تواصل معهم .»

سعاد، بشوية ولكن بثقة أكبر من قبل:»وحتى العاملات اللي كنعرف... نقدر نربط الاتصال بعاملات فبلايص خرين.»

فاطمة هزات راسها:»هادي هي الخطوة الجاية... الربط والتواصل .» و و طرحت اسئلة:

شكون يعرف شي عامل فشركة أخرى؟

شكون عندو رقم ديال شي واحد من داك النهار؟

كيفاش نرجعو نتلاقاو؟

عبد القادر قال:»نقدرو نديرو لقاء صغير... ماشي رسمي بزاف.»

خديجة:»ولا حتى غير نجتمعو فشي قهوة... ونهضرو.»

سعاد:»المهم نبقاو مجموعين او متواصلين.»

فاطمة كتكتب، ومن بعد قالت:»دابا ما بقيناش غير كنظمو راسنا داخل الورش...بدينا كنبنيو علاقة مع عمال آخرين.»

وسكتات لحظة، وزادت:»وهنا كيبدا التغيير الحقيقي.»

أول خطوة للخارج ما دازوش أيام، حتى درنا أول لقاء.ما كانوش بزاف...جوج من عمال النظافة، جوج عاملين زراعيين ، واحد الفلاح ، او عاملة في قطاع النسيج واحد أستاذ، وثلاثة من الورش،

جلسنا فواحد القهوة الشعبية...ما كان لا شعارات كبيرة، لا لافتات...غير الهضرة الصادقة.

واحد من عمال النظافة قال:»أول مرة كنحس بلي شي حد باغي يسمع لينا.»

الأستاذ قال:»إلا بقينا كل واحد بوحدو... غيبقا الوضع كيف ما هو.»

عبد القادر جاوب:» حتى حنا كنا بوحدنا... حتى بدينا كننظمو راسنا.»

سعاد كانت كتسمع... ومن بعد قالت:»يمكن الحل هو نبداو صغار... ولكن نبقاو مجموعين.»

فاطمة كانت كتشوف فالجميع...وقالت بهدوء: «هادشي اللي كنديرو دابا... راه البداية ديال وحدة أكبر.»

لحظة وضوح منين سالى اللقاء، ما كان حتى شي اتفاق كبير مكتوب...ولكن كان اتفاق فالإحساس:

راه ممكن نتلاقاوراه ممكن نتفاهموراه ممكن نبنيو شي حاجة مشتركة

الرجوع للورش... ولكن بعين أخرى فالغد، رجعو يخدمو...ولكن دابا الورش ما بقاش هو العالم كامل.

ولا غير نقطة من شبكة كتبدأ كتتربط.

عبد القادر قال وهو كيلبس الخوذة:»دابا فهمت... المعركة ماشي غير هنا.»

خديجة:»وحتى الحل ماشي غير هنا.»

سعاد، بابتسامة:»ولكن البداية كانت من هنا.»

فاطمة شافت فيهم كاملين... وقالت:

«التنظيم عطانا القوة...والربط غادي يعطينا الأفق.»

وسكتات شوية، وزادت:

«ولكن خاصنا نصبرو... حيت الطريق طويلة.»

الخلاصة اللي بدات كتبان داك النهار ما كانش فيه حدث كبير...ولكن كان فيه قرار هادئ:

ما نبقاوش معزولين نخرجو لبرّا نبنيو علاقات ونفكرو فالوحدة

وفهمنا حاجة جديدة:

التنظيم كيبدا صغير...ولكن إلا تلاقى مع تنظيمات أخرى...كيولي قوة ما كتوقفش.

وتحت الخوذة...ما بقاش غير تنظيم كينشأ... بدات كتبرز ملامح قوة كتتجمع (يتبع)

«حريتي فوضاي» (مديح الظل العالي، محمود درويش)

نورالدين موعابيد

حظيت البنية التنظيمية بشقص وافر من الاحتفاء، لاسيما أن «التنظيم» خصيصة عقلية، وخصيصة منهجية أيضا..إلا أن المبدأ المعروف(هدم الشيء نوع من امتلاكه) قد يقتحم قلاع التنظيم المرصودة، مما يسحب البساط من تحت قدمي أيّ منزع تنسيقيّ، أو منحى ترتيبيّ، فيغدو من ثمة «اللاتنظيم» هو البؤرة الرئيسة التي يحتمي بظلال أيكها النشاط البشريُّ كيفما كانت أطيافه، استناداً إلى محور التناقض في المربع السيميائيّle carré sémiotique. ولا إخالك(بكسر الهمزة)، عزيزي القارئ تغيِّبُ الأبعاد السياسَية والإيديولوجية التي وظفت مفاهيم نظير: (الفوضى الجميلة»جمالية الفوضى»، الفوضى الخلاقة..).

ويذهب بعضهم إلى أن التنظيم مؤشر دال على التحضر، وأقدرُ أن رفع اللبس مرتهن بتحديد المفهوم و تخصيصه، كأن نضيف إليه ما يصفه(يسمُّه)، فيقول القائل آنئذ: التنظيم السياسيّ اليساريّ التقدميّ الراديكاليّ(المعارض)، التنظيم السياسيّ اليمينيّ، المحافظ(الموالي)، التنظيم السياسيّ المعتدل،التنظيم السياسيّ الديمقراطيّ، التنظيم السياسيّ البيروقراطيّ.. والقائمة طويلة. وأتمثل قول درويش تمرداً على واقع الشعب الفلسطينيّ المرير، الذي يفتقد إقامة دولته المستقلة بوحدتها وسيادتها(النظام الذي يختاره الشعب)، ولذلك فهو لا يملك إلا أن يتبنى «الفوضى» حريةً و تحرُّراً. وهو تمرد مشروع، أبعد ما يكون عن الرومانسية الموغلة في الخيال المجنّح. يقول محمود درويش نفسُهُ في نص عن الشهيد:

الشهيد يوضح لي:لم أفتش وراء المدى
عن عذارى الخلود
فإني أحب الحياة على الأرض بين الصنوبر والتين..
لكنني ما استطعت إليها سبيلا، ففتشت
عنها بآخر ما أملك:الدم في جسد اللازورد..
الشهيد يحاصرني: لا تسر في الجنازة
إلا إذا كنت تعرفني
..لا أريد مجاملة
من أحد..

ويعتقد أكثر من باحث أن كفاية التنظيم تقود إلى كفايات أخرى: كفاية التخطيط، وكفاية التدبير وكفاية التقويم، مخافة الانزلاق نتيجة الارتجال والاعتباطية. وعند المدرسة الجشطالتية أن النظام يشرط الفهم و الإدراك، وإن لم تسلم من سهام الانتقاد التي وُجِّهت إليها، من قبيل أنها تفرط في القراءة الواصفة بدل القراءة المفسِّرة، إفراطا لا يعزّز الفروق الفردية(تقول إن جميعنا يدرك الكل قبل الجزء)، بالإضافة إلى ما يحف بَبعض مفاهيمها من لبس (الاستبصار تمثيلا لا حصرا).

ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن الماركسية اللينينية آمنت بدكتاتورية البروليتاريا، وباقتلاع ملكية وسائل الإنتاج الخاصة، مبشرة بمجتمع بطلق الطبقية، في طليعة هذا المجتمع المبشر به حزبٌ منظمٌ من العمال والفلاحين والكادحين، المناضلين.الشاهد عندي هو أنه «منظم»، يعرف تمييز التكتيك والاستراتيجية، والخطوة التي تكون: إلى الأمام، أو إلى الوراء، ومتى؟ وما عدد الخطوات ؟ و»من هم أصدقاء الشعب..»؟

أختم بما كنا نمارسه في الأنشطة النقابية، بعد المصادقة على»جدول الأعمال»، وحين ينزاح أحد المتدخلين عن ذلك الجدول، فيطلب غيرُه «نقطة نظام» تعيد المتدخل الأول إلى روح عناصر ما اتفق عليه المجتمعون.

ستيفاني ويذربي:

يظلّ الحزب أداةً تنظيميةً لا غنى عنها لصهر مطالب الطبقة العاملة ونضالاتها في برنامج واستراتيجية متماسكين. لكنّ الشكل الحزبي ينبغي أن يستجيب للواقع المحلي وأن يكون انعكاساً حقيقياً لتطور الحزب وسط الجماهير وليس كقالب أيديولوجي جامد.

تقديم

ضيفة هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي هي ستيفاني ويذربي (المعروفة أيضاً باسم ستيفاني ويذربي بريتو) هي مناضلة أممية بارزة تشغل دوراً قيادياً في السكرتارية التنفيذية لـ جمعية الشعوب الدولية (IPA). وتنشط في حركة التضامن الأممي، وتنظيم الفعاليات المناهضة للإمبريالية، والدفاع عن سيادة الشعوب وحقوق العمال حول العالم... نحاورها حول واقع الحركة الشيوعية الأممية والمهام المطروحة عليها.

كيف يمكن وصف الوضع الراهن للحركة الشيوعية الأممية؟ وما هي مواطن قوّتها وضعفها وتناقضاتها الداخلية؟

تنقسم الحركة الشيوعية الأممية اليوم بين قطبين يبدوان متناقضين. فمن جهة، لا يزال اليسار في معظم أنحاء العالم يعاني من التشتّت والارتباك الأيديولوجيين الناجمين عن انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو انهيار لم تحدثه عيوبه الداخلية وحدها، بل أيضاً حملة أيديولوجية وسياسية لا هوادة فيها قادتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ ويعاني كذلك من تفشي الذي تيارات ما بعد الحداثة والأصولية الدينية بوصفهما ردّاً إيديولوجياً مزدوجاً على استمرار الأفكار المناهضة للرأسمالية؛ وكذلك من إخفاق العديد من تنظيمات اليسار في العالم في التجديد المتواصل لممارستها السياسية بما يستجيب لمتطلبات الصراع الطبقي في الظروف الراهنة.

ومن جهة أخرى، حقق مشروع بناء الاشتراكية في الصين مستويات غير مسبوقة من التنمية الاقتصادية، وانتشل مئات الملايين من براثن الفقر، مبرهناً على إمكانية قيام نظام يتمحور حول حاجات شعبه وعلى ما يحمله هذا النظام من وعد. فالصين ليست متقدّمة اقتصادياً فحسب، بل طوّرت أيضاً نظاماً فريداً للمشاركة الشعبية وتوزيع السلطة تحت قيادة الحزب الشيوعي. وهذا يفنّد المقولة القديمة التي تعتبر الشيوعية مشروعاً استبدادياً وشمولياً بطبيعته، وهي سردية ما تزال الرأسمالية توظفها ضد اليسار.

أمّا أعظم مواطن قوّة اليسار فهو كونه المشروع الوحيد القادر على مواجهة الأزمات الوجودية الكبرى التي تتهدّد البشرية: الخراب البيئي، والحرب، والإقصاء الاقتصادي الحاد. فالناس في مختلف أنحاء العالم يكابدون واحدة من هذه الأزمات على الأقل، في حين لا يقدّم اليمين أيّ حل ذي معنى لأيّ منها. غير أنّ اغتنام هذه الفرصة يقتضي من اليسار، في كل سياق من سياقاته الخاصة، أن يُخضع نفسه لنقد ذاتي جادّ وتشخيص دقيق، بغية تحديد إمكانات البناء مع الجماهير حول أفق الاشتراكية وتحويل هذا الأفق إلى مشروع سياسي. مشروعٌ يتجدّد ويتطوّر وطنياً، لكنه مترابط أمميا. وهو يتطلب قدراً من الوضوح السياسي والعزم والانضباط يفتقر إليه الوضع الراهن.

هل ما تزال مهمّة بناء حزب مستقل للطبقة العاملة مركزية في خطاب الحركة الشيوعية الأممية؟ وما هي العوائق الموضوعية والذاتية أمام هذا المسار؟

يظلّ الحزب أداةً تنظيمية لا غنى عنها لصهر مطالب الطبقة العاملة ونضالاتها في برنامج واستراتيجية متماسكين. لكنّ الشكل الحزبي ينبغي أن يستجيب للواقع المحلي وأن يكون انعكاساً حقيقياً لتطور الحزب وسط الجماهير وليس كقالب أيديولوجي جامد. وتعتبر مسألة الحزب المستقل للطبقة العامل مهمة أيضا بسبب فقدان جزء واسع من الحركة الشيوعية الأممية بوصلتها نحو بناء مشروع ثوري، ويعود ذلك جزئياً إلى الارتباك الإيديولوجي، لكنه يعود بدرجة أكبر إلى إغراء السياسة المؤسّساتية والشكل الحزبي الانتخابي.

ففي البلدان التي تنفتح فيها المسالك الانتخابية، انصرف اليسار عن مهمّته الجوهرية المتمثلة في تغيير النظام، وأغرته إمكانية الاكتفاء بممارسة نفوذ داخلي. والعمل الانتخابي مشروع وضروري حيثما كان ممكناً، لكنه أفضى في الغالب إلى التخلي عن البُنى الحزبية الحقيقية لصالح ماكينات انتخابية. وفي غمرة هذا التحوّل، وقعت تنظيمات يسارية كثيرة في أمريكا اللاتينية أسيرة المتطلّبات الملحّة للدورة الانتخابية، فكرّست لها كل طاقة أطرها ومواردها التنظيمية تقريباً. كما أدّى ذلك إلى تهميش أشكال أخرى من النضال لا تقلّ أهمية وضرورة، منها التعبئة الجماهيرية والعمل النقابي والتنظيم القاعدي خارج المواعيد الانتخابية، وقبل كلّ شيء التكوين السياسي.

هل بناء أممية شيوعية مدرَجٌ على جدول أعمال الحركة الشيوعية الأممية؟ وما هي الاستراتيجيات والمقاربات لهذا المسعى؟

لا تتوفر حاليا الشروط الذاتية لبناء أممية شيوعية, فعلى الصعيد الأممي، ابتعد اليسار عن الماركسية وعن المادية الجدلية والتاريخية. وتتباين الأسباب بحسب المناطق، لكن سواء تعلق الأمر بالاضطهاد السياسي أو باختراق المنظمات غير الحكومية أو بالارتباك الإيديولوجي الذي تغذّيه ما بعد الحداثة أو بالممانعة الثقافية للماركسية التي ترعاها الأصولية الدينية، تبقى الإيديولوجيا الماركسية ضعيفةً داخل العديد من تنظيمات اليسار وأحزابه نفسها. ويتجلى ذلك في غياب أحزاب ماركسية قوية عن المشهد السياسي في جزء كبير من العالم. وباستثناءات قليلة، لم تعد الأحزاب الشيوعية تنظم اليسار وتدفع ببرنامجه السياسي في بلدانها، أو أنها غائبة عن المشهد السياسي كلياً.

وأمام هذا الواقع، يبدو بناء أممية شيوعية سابقاً لأوانه, والمطلوب بدل ذلك بناء وحدة واسعة حول أفقي مناهضة الإمبريالية ومناهضة الرأسمالية، مع إعادة التأكيد على المركزية المستمرة لمعركة تقرير المصير الوطني. فبعد أكثر من خمسين سنة على الموجة الأممية لحركات التحرّر في آسيا وأفريقيا، بات جلياً أنّ انتزاع تقرير مصير حقيقي يظلّ مركزياً في تحرّر الطبقة العاملة. ولذلك فإنّ المهمّة العاجلة هي صوغ وحدة صلبة في صفوف الطبقة العاملة عبر نضالاتها من أجل التحرّر الوطني. فمن فلسطين إلى فنزويلا إلى الساحل، تواصل الجماهير القتال من أجل السيادة وهي تكابد قمعاً وعنفاً وتخريباً شديداً. ولا بدّ من تمتين الروابط بين هذه المعارك، ومن جعل التضامن الأممي ملموساً، لا كتعبير عن مبدأ فحسب، بل أيضا كضرورة استراتيجية لتسييس الطبقة العاملة في البلدان التي تراجع فيها النضال تحت وطأة القمع والإحباط.

ما هو دور الحركة الشيوعية الأممية في دعم القضية الفلسطينية؟

لا بدّ أن يكون الدفاع عن السيادة الفلسطينية وعن حق تقرير المصير وعن مقاومة الاحتلال الصهيوني للمنطقة في صميم عمل الحركة الشيوعية عالميا. فقد أثبتت الصهيونية أنها قوة عالمية تسعى إلى بسط نفوذها بعيداً عن فلسطين، وتنجح في ذلك في حالات كثيرة، بما في ذلك في مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية، خدمةً لأهدافها الاستراتيجية. لذا فإنّ مجابهة هذه الاستراتيجية الصهيونية العالمية مركزية في النضال الأوسع ضد الإمبريالية الأمريكية. ومع ذلك، ما يزال هذا الجهد في حاجة إلى انخراط أكبر بكثير من طرف منظمات الطبقة العاملة في العالم.

لقد أنتجت الإبادة بحقّ الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة نهوضاً تاريخياً في التضامن مع فلسطين وتماهياً متنامياً مع قضيتها في الجنوب العالمي وخارجه. لكنها كشفت في الآن ذاته غياب مسارات تضامن مستدامة تتجاوز اللحظات العابرة للتعبئة الجماهيرية. والمطلوب عوض ذلك مسارات سياسية طويلة النفَس تكوّن وتنظم قطاعاً متوسّعاً من المجتمع حول حقائق المشروع الصهيوني، وحول الانتهاكات التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني وتجريده المنهج من إنسانيته، وحول الكيفية التي تهدّد بها هذه الممارسات البشرية جمعاء.

ونشتغل اليوم في حملة تحت عنوان «الحق في الفعل السياسي المقاوم للفلسطينيين». وتسعى الحملة إلى تجاوز إدانة انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون الصهيونية، لتفضح الحرمان الأوسع والممنهج من الحقوق السياسية الذي يطال الشعب الفلسطيني برمّته. وهذا الحرمان ليس حكراً على الفلسطينيين؛ فشعوب أخرى تتعرّض بدورها للاضطهاد بسبب التعبير عن معارضتها السياسية أو الجرأة على التنظيم الجماعي. ومع ذلك يظلّ اضطهاد الفلسطينيين بسبب ممارسة حقوقهم السياسية قضية تستحق إدانة وتضامنا عالميين، وينبغي أن تكون مركزية بالنسبة للحركة الشيوعية الأممية.

من زاوية إقليمية، كيف تصفون الوضع في أمريكا اللاتينية في علاقته بالتحديات الراهنة التي يواجهها اليسار (فنزويلا، كوبا، كولومبيا...)؟

في مواجهة تراجع تاريخي لا رجعة فيه في هيمنتها العالمية، أعادت الإمبريالية الأمريكية توجيه استراتيجيتها في عهد ترامب نحو هدف أضيق: احتواء الصين بوسائل قابلة للتحقيق. فقد أجهضت محاولات دق إسفين بين الصين وروسيا بفعل المستوى غير المسبوق من الوحدة الذي بلغه البلدان في سياق الحرب في أوكرانيا. كما فشلت محاولات احتواء الصين اقتصاديا. أمّا مساعي ترسيخ القيادة والسيطرة الأمريكيتين على غرب آسيا عبر الوكيل الصهيوني، فقد أنتجت حروباً مديدة ومستعصية بلا استراتيجية خروج واضحة.

وفي هذا السياق، استدارت الولايات المتحدة نحو أمريكا اللاتينية، ساعيةً إلى تصفية القوى المناهضة للإمبريالية وإقامة حكومات طيّعة تحدّ من انخراطها الاقتصادي مع الصين، وتمنح الولايات المتحدة وصولاً تفضيليا إلى الموارد الطبيعية — ولا سيما المعادن الحيوية — وتسمح باستغلال غير مقيّد للبد العاملة وللبيئة، وتعزّز النفوذ الأمريكي داخل المؤسسات المتعددة الأطراف بدعم مبادراتها، وتشكّل منصّات عسكرية تسقط منها الولايات المتحدة قوّتها وتحتمي بها من ردود فعل محتملة من البلدان التي تسعى إلى مواجهتها. وتهدف هذه الغايات مجتمعةً إلى ترميم إمبراطورية آفلة في لحظة أزمة حادة، وقد أثبتت هذه الاستراتيجية حتى الآن نجاعة كبيرة. فمعظم بلدان أمريكا اللاتينية تحكمها اليوم حكومات منسجمة مع المصالح الأمريكية، كما يشهد على ذلك مسار «درع الأمريكيتين» ومحدودية التضامن الإقليمي مع كوبا، الهدف الدائم للعدوان الأمريكي.

وبهذا نجحت الولايات المتحدة في عزل خصميها الإقليميين الأكثر صمودا: كوبا وفنزويلا، اللتين سعتا إلى بناء مشروعين وطني وقاري للدفاع عن سيادة أمريكا اللاتينية. ويتزامن تصعيد العدوان الأمريكي على المنطقة مع حالة ضعف بنيوي يعانيها اليسار. وهو ضعف ناتج عن حرب معرفية لا تهدأ تشنّها الإمبريالية الأمريكية؛ وعن انقسامات داخل اليسار ترتبط جزئياً ببرنامجيات العمل الانتخابي؛ وعن إعادة هيكلة الطبقة العاملة عبر تفكيك أشكال تنظيمها التاريخية؛ وعن نموّ الأصولية الدينية. وقد اجتمعت هذه العوامل على تجريد اليسار من قدرته على التعبئة وعلى إحباطه، فانزاح في أماكن كثيرة نحو الوسط السياسي خوفا من أن يتجاوزه يمين متطرّف صاعد.

ويعاني اليسار في أمريكا اللاتينية من الكثير من التحديات ذاتها التي يواجهها اليسار في أماكن أخرى. فندرة الأطر، والارتباك الإيديولوجي، والاضطهاد السياسي، حاضرة هنا أيضاً وإن بدرجات متفاوتة بين البلدان. وفي الوقت ذاته، ظل اليسار في أمريكا اللاتينية طيلة أكثر من خمسين سنة يستمدّ إلهامه وثقته السياسية من الثورة الكوبية. وتفكيك المشروع الثوري الكوبي - وهو ما يقع في صلب الاستراتيجية الأمريكية - يهدّد بإلحاق هزيمة تاريخية باليسار في عموم المنطقة، وبإرجاع المشروع الثوري وأفقه الاستراتيجي في القارة سنوات إلى الوراء.

ما هو تقييمكم للوضع في آسيا وعلاقته بالظرفية الأممية الراهنة؟

لا يمكن إنكار أنّ مركز الاقتصاد العالمي ينتقل نحو آسيا، وهي حركة تاريخية لا رجعة فيها يحاول الغرب مقاومتها. وهذا ما يجعل عصرنا عصرَ تحوّل حقبي،

وهو واقع لا بدّ من إدراكه إن أردنا بلورة استراتيجيات متماسكة للتغيير السياسي. فلم يعد بالإمكان إنكار الإنجازات الاقتصادية الصينية أو تجاهلها، ولا صلابة المسار السياسي الذي يقوده الحزب الشيوعي الصيني ومناعته. ويخطئ اليسار حين يدير ظهره للصين استناداً إلى انتقادات - مشروعة كانت أم لا - لدولتها أو لمقاولاتها أو لمسارها السياسي.

وتتجلى مركزية الصين في الظرفية العالمية الراهنة في علاقاتها الاقتصادية المؤثرة مع بلدان الجنوب العالمي، وفي قدرتها الدبلوماسية المتوسّعة، وفي تصوّرها لمجتمع عالمي يتحدّى التصاميم الاستراتيجية الأمريكية، وفي تقدّمها الواثق نحو الشيوعية. وأمام هذا الواقع، فإنّ مهمّة قوى اليسار في العالم هي دراسة الصين وفهمها، وبناء فهم عميق لنظامها ومجتمعها - لا بغرض استنساخها، بل لاستيعاب التجربة الاشتراكية التي خاضتها، ولاكتساب فهم أوسع للعالم الذي يصوغه مركز الثقل الصاعد هذا في الشرق.

ويشعر الغرب بتهديد عميق من هذه التطوّرات، فردّ بحملة دعائية عدوانية وبعسكرة متصاعدة عبر المحيط الهادئ. وعلى اليسار أن يتصدّى لهذه العسكرة وأن ينظر إلى ما وراء الدعاية، مع الحفاظ على المسافة النقدية اللازمة لبلورة موقف يظل مستقلاً عن المسار السياسي للشعب الصيني. فالإخفاق في فهم الصين سيُلحق اليسار بالماضي، لأنّ سوء فهم الصين هو إخفاق في إدراك الظرفية الأممية والتحوّلات الحقبية التي تجري أمام أعيننا.

كلمة أخيرة إلى مؤتمر النهج الديمقراطي العمالي.

تحيي القمة العالمية للشعوب مؤتمر النهج الديمقراطي العمالي، وتنوّه بالدور التاريخي الذي اضطلع به هذا التنظيم في بناء الحركة الأممية المناهضة للإمبريالية. وفي لحظة تطبعها تحدّيات عميقة أمام اليسار في المنطقة العربية والمغاربية، وبالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه هذه المنطقة في النضال الأممي ضد الإمبريالية، يتحمّل النهج الديمقراطي العمالي مسؤولية حاسمة في صوغ الوحدة بين القوى المدافعة عن السيادة وفي تمتين الروابط مع الحركات في المناطق الأخرى.

ولا بدّ من مواصلة تعميق التضامن بين نضالات الساحل وأمريكا اللاتينية وسائر أنحاء العالم عبر الممارسة المناهضة للإمبريالية لمنظمات كالنهج الديمقراطي العمالي. وبالنظر إلى سجلّه العريق في التضامن الأممي، نتطلع إلى هذا المؤتمر كمحطة مهمّة أخرى في الدفع بتصوّر إقليمي وعالمي مشترك من أجل تحرّر الشعوب.

الكرة والسياسة:

عندما هتفت الأرجنتين بأن جزر المالوين أرجنتينية

المصطفى خياطي

لم تكن مباراة نصف نهائي كأس العالم بين الأرجنتين وإنجلترا مجرد مواجهة كروية بين منتخبين كبيرين، بل تحولت إلى حدث سياسي بامتياز عندما دخل لاعبو المنتخب الأرجنتيني إلى أرضية الملعب حاملين لافتة كتب عليها: «Las Malvinas son Argentinas»، أي «جزر المالوين أرجنتينية». وسرعان ما أثارت هذه الخطوة موجة واسعة من الجدل في الأوساط السياسية والإعلامية البريطانية والأرجنتينية، وأعادت إلى الواجهة نزاعاً استعمارياً عمره قرنان تقريبا.

ويؤكد هذا الحدث، مرة أخرى، أن الرياضة ليست فضاءً معزولاً عن السياسة، مهما حاولت المؤسسات الرياضية الدولية، وعلى رأسها الفيفا، الترويج لشعار «إبعاد السياسة عن الملاعب». فالكرة كانت دائماً مرآة للصراعات الدولية، وساحة تعكس التناقضات الأممية والاجتماعية والاستعمارية،و لا أدل على ذلك وجود الاعلام الفلسطينية في كل المحافل الكروية المحلية و الدولية، و التحاف بعض الرياضيين للعلم الفلسطيني فوق أرضية الملعب و أمام كاميرات العالم.

بدأ النزاع حول جزر المالوين سنة 1833 عندما قامت بريطانيا باحتلال الأرخبيل الواقع في جنوب المحيط الأطلسي، وطردت السلطات الأرجنتينية منه، لتفرض سيادتها بالقوة العسكرية. ومنذ ذلك التاريخ، لم تعترف الأرجنتين بهذا الاحتلال، واعتبرت الجزر جزءا لا يتجزأ من أراضيها الوطنية.

وفي سنة 1982 اندلعت الحرب الشهيرة بين البلدين، بعدما حاولت الحكومة العسكرية الأرجنتينية استعادة الجزر بالقوة. وانتهت الحرب بانتصار بريطانيا، لكنها لم تنه النزاع القانوني والسياسي، إذ ما زالت الأمم المتحدة تعتبر القضية من ملفات تصفية الاستعمار، وتدعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي.

ولذلك، فإن اللافتة التي رفعها اللاعبون لم تكن تعبيراً عن موقف جديد، بل تجديدا لموقف رسمي وشعبي تتبناه الدولة الأرجنتينية منذ عقود، وتعتبره جزءا من هويتها الوطنية.

لكن ردود الفعل البريطانية كشفت استمرار الحساسية الاستعمارية تجاه القضية. فقد اعتبرت بعض وسائل الإعلام البريطانية أن ما حدث «استفزاز سياسي»، بينما رأى سياسيون بريطانيون أن الرياضة لا ينبغي أن تتحول إلى منصة للنزاعات الدولية.

غير أن هذا الموقف يطرح سؤالاً مشروعاً: هل يمكن فعلا فصل الرياضة عن السياسة؟

التاريخ يقول العكس. فمنذ الألعاب الأولمبية في برلين سنة 1936 التي استغلها النظام النازي للدعاية السياسية، مروراً بالمقاطعات الأولمبية خلال الحرب الباردة، ووصولاً إلى العقوبات الرياضية على روسيا بعد الحرب في أوكرانيا، ظلت الرياضة مرتبطة بالمصالح السياسية للدول الكبرى.

بل إن الدول الإمبريالية نفسها استخدمت الرياضة كأداة للقوة الناعمة، ووسيلة لتلميع صورتها الدولية وتعزيز نفوذها الدبلوماسي.

ومن هنا يبدو الاعتراض البريطاني انتقائيا، لأنه يقبل تسييس الرياضة عندما يخدم المصالح الغربية، ويرفضه عندما يسلط الضوء على قضية استعمارية محرجة.

ومن منظور تاريخي، فإن قضية المالوين ليست مجرد نزاع حدودي، بل هي أحد آخر مظاهر الاستعمار الأوروبي المباشر في أمريكا اللاتينية. فوجود قاعدة بريطانية على بعد آلاف الكيلومترات من لندن، مقابل مئات الكيلومترات فقط من السواحل الأرجنتينية، يطرح أسئلة حول استمرار البنى الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين.

وتكتسب الجزر أهمية استراتيجية كبيرة بسبب موقعها البحري وثرواتها المحتملة من النفط والغاز والثروة السمكية، إضافة إلى قربها من القارة القطبية الجنوبية، وهو ما يجعل التمسك البريطاني بها يتجاوز الاعتبارات التاريخية أو السكانية.

أما في الداخل الأرجنتيني، فقد أصبحت المالوين رمزاً للوحدة الوطنية، إذ تتفق حولها تقريبا مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، رغم اختلافاتها الاقتصادية والإيديولوجية. ولذلك فإن الرياضيين الأرجنتينيين كثيراً ما يعبرون عن هذا الإجماع الوطني في المحافل الدولية.

ولا يمكن الحديث عن العلاقة بين الكرة والسياسة دون استحضار المباراة التاريخية بين الأرجنتين وإنجلترا في كأس العالم 1986، بعد أربع سنوات فقط من الحرب. يومها سجل دييغو أرماندو مارادونا هدف «يد الله»، ثم أتبعه بهدف اعتبره كثيرون أجمل هدف في تاريخ كأس العالم. ولم تقرأ تلك المباراة باعتبارها مجرد منافسة رياضية، بل بوصفها امتدادا رمزيا للهزيمة العسكرية التي تعرضت لها الأرجنتين سنة 1982.

لقد قال مارادونا لاحقاً إن الفوز كان يحمل معنى يتجاوز كرة القدم، حتى وإن أكد أنه لم يكن انتقاما من الشعب الإنجليزي، بل من ظروف الحرب وما خلفته من جراح.

ومن منظور نقدي، فإن ما جرى في نصف النهائي الأخير يعيد التأكيد على أن الملاعب أصبحت فضاءً للتعبير عن الهويات الوطنية، وعن الذاكرة الجماعية، وعن القضايا السياسية التي تعجز أحيانا الدبلوماسية التقليدية عن حلها.

وفي المقابل، فإن المطالبة بفصل الرياضة عن السياسة تبدو شعاراً يصعب تطبيقه في عالم تتداخل فيه المصالح الاقتصادية والإعلامية والجيوسياسية. فالدول تستثمر مليارات الدولارات في الرياضة لتعزيز مكانتها الدولية، والشركات متعددة الجنسيات تستخدم البطولات الكبرى لتوسيع نفوذها التجاري، والحكومات توظف الانتصارات الرياضية لبناء الشرعية الداخلية.

لذلك فإن السؤال الحقيقي ليس: هل يجب أن تدخل السياسة إلى الملاعب؟ بل: هل كانت السياسة قد غادرت الملاعب أصلا؟

إن واقعة رفع لاعبي الأرجنتين لافتة «جزر المالوين أرجنتينية كذلك رموز القضية الفلسطينية تذكرنا بأن بعض القضايا التاريخية لا تسقط بالتقادم، وأن الشعوب تواصل الدفاع عن ذاكرتها الوطنية حتى عبر الرياضة. كما تكشف أن كرة القدم، باعتبارها اللعبة الأكثر شعبية في العالم، أصبحت لغة سياسية يفهمها الملايين، ورسالة تتجاوز حدود المستطيل الأخضر.

وفي النهاية، تؤكد هذه الحادثة أن كرة القدم ليست مجرد أهداف وكؤوس، بل هي أيضا ساحة تتقاطع فيها الوطنية والذاكرة والتاريخ والاستعمار والهوية. وعندما يلتقي منتخبان يحملان وراءهما تاريخا من الصراع، فإن صافرة الحكم قد تعلن بداية مباراة، لكنها لا تستطيع أن تنهي جدلا سياسيا يمتد لأكثر من قرنين.

حدث الأسبوع

مقتل مهاجر مغربي في إيطاليا: عندما تتحول العنصرية إلى خطر على الحق في الحياة

المصطفى خياطي

حادث مقتل مهاجر مغربي في إيطاليا عند توقيفه من طرف الشرطة الإيطالية أعاد إلى الأذهان حادث مماثل وقع قبل بضع سنوات بأمريكا كان ضحيته مواطن أمريكي ذي بشرة ملونة على يد شرطي فيدرالي أمريكي، و اشتهرت الواقعة بعبارة (I can't breathe: لا أستطيع التنفس).

أثار مقتل المهاجر المغربي أثناء توقيفه من طرف الشرطة الإيطالية موجة من الغضب والاستنكار، ليس فقط بسبب النهاية المأساوية للحادث، بل لأنه يعيد إلى الواجهة سؤالاً أعمق يتعلق بعلاقة أجهزة الأمن بالمهاجرين، وبالجذور البنيوية للعنصرية داخل عدد من المجتمعات الأوروبية. فبعيدًا عن ملابسات هذه الواقعة التي يبقى القضاء والتحقيق المستقل مسؤولين عن تحديدها بدقة، فإن تكرار حوادث الوفاة أثناء التوقيف أو استخدام القوة ضد أشخاص ينحدرون من أصول مهاجرة يفرض نقاشًا جديًا حول طبيعة السياسات الأمنية والثقافية التي تجعل المهاجر أكثر عرضة للعنف والاشتباه.

لقد شهدت أوروبا خلال العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا لخطابات اليمين المتطرف، التي جعلت من الهجرة مصدرًا لكل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ومع مرور الوقت، لم تبق هذه الخطابات حبيسة الحملات الانتخابية، بل تسربت بدرجات متفاوتة إلى النقاش العام، وإلى بعض السياسات العمومية، وإلى نظرة جزء من المجتمع للمهاجرين. وهكذا أصبح كثير من المهاجرين، وخاصة المنحدرين من إفريقيا والعالم العربي، يواجهون صورة نمطية تربطهم بالجريمة أو الفوضى أو «التهديد الثقافي»، وهو ما ينعكس أحيانًا في أساليب التعامل الأمني معهم.

ولا يعني الحديث عن العنصرية اتهام جميع أفراد الشرطة أو جميع مؤسسات الدولة بممارسات عنصرية، بل المقصود هو وجود أنماط من التحيز قد تؤثر في القرارات والسلوكيات، سواء كانت واعية أو غير واعية. فعندما يصبح لون البشرة أو الأصل القومي أو الوضع القانوني للمهاجر عاملا يزيد من احتمالات توقيفه أو استعمال القوة ضده، فإن الأمر يتجاوز التصرفات الفردية ليطرح إشكالا يتعلق بالبنية المؤسسية وآليات الرقابة والمحاسبة.

ومن منظور اجتماعي، لا يمكن فصل هذه الظواهر عن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا، حيث يجد جزء من الطبقات الشعبية نفسه تحت ضغط البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، فتستغل بعض القوى السياسية هذا الواقع لتوجيه الغضب نحو المهاجرين بدل معالجة الأسباب الاقتصادية الحقيقية. وهكذا يتحول المهاجر إلى «كبش فداء»، بينما تتغذى العنصرية من الخوف والدعاية السياسية أكثر مما تتغذى من الوقائع.

أما بالنسبة للجاليات المغاربية، فإن مثل هذه الحوادث تعمق الإحساس بانعدام الأمان، وتثير مخاوف الأسر التي غادرت أوطانها بحثًا عن حياة كريمة. فالهجرة لا ينبغي أن تعني فقدان الحق في الكرامة أو التعرض لمعاملة تمييزية، بل إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضمن الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والمساواة أمام القانون، بغض النظر عن الجنسية أو الوضع الإداري.

إن مواجهة هذه الظاهرة تقتضي أولًا إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في كل حالة وفاة أثناء التوقيف، مع محاسبة كل من يثبت تجاوزه للقانون. كما تستدعي تعزيز التكوين الحقوقي لعناصر الأمن، ومراجعة إجراءات استخدام القوة، وتطوير آليات الرقابة المدنية على عمل الأجهزة الأمنية، إلى جانب مكافحة خطاب الكراهية والعنصرية في المجالين السياسي والإعلامي.

لقد أصبحت قضية الهجرة اليوم اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام الديمقراطيات الأوروبية بقيمها المعلنة. فاحترام حقوق الإنسان لا يقاس بطريقة معاملة المواطنين فقط، وإنما أيضا بكيفية معاملة الأجانب والمهاجرين والأكثر هشاشة. ومن هنا، فإن أي وفاة خلال تدخل أمني يجب ألا تمر باعتبارها حادثا عابرًا، بل ينبغي أن تكون مناسبة لمراجعة السياسات والممارسات التي قد تسمح بتكرار مثل هذه المآسي، والعمل على بناء مجتمع يقوم على المساواة والعدالة وصون الكرامة الإنسانية للجميع.